

التعليم المهني الدامج .. إنجاز مرحلي

يتدفق إلى لبنان مئات آلاف النازحين السوريين، نسبة الأشخاص المعوقين منهم تتخطى النسبة الدولية، وذلك لكون عدد كبير منهم تعرض لإصابات في الحرب التي تدور رحاها في بلادهم. أما الحاجات الإضافية لهم فلا تلبى في ظل انعدام البيئة الهندسية الدامجة، وندرة المساعدات. في الوقت نفسه، تتجه ملفات الإعاقة في لبنان نحو الخلف، فلا الوزارات المعنية تأخذ المبادرة على عاتقها كي تستصدر المراسيم التطبيقية المتعلقة بالقانون ٢٠٠٠/٢٢٠، ولا المجلس النيابي صادق على الاتفاقية الدولية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

إلا أن الجمعيات المعنية بقضايا الإعاقة، وفي ظل الإهمال الرسمي للملفات الحقوقية والمطلبية، لا تتوانى عن التقدم إلى الأمام، دافعة بمطالبها إلى المحفل الدولي، فعبر "مبادرات الحد من الفقر" في أروقة الأمم المتحدة، يسعى "اتحاد المقعدين اللبنانيين" على إدراج قضايا الإعاقة على أجندة التنمية، في مسعى دؤوب، منذ مؤتمر سلمنكا في العام ١٩٩٣ إلى اليوم، فمع تلك الوثيقة التي قادت إلى القواعد المعيارية الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص المعوقين، لا عودة إلى الوراء، بل يدأب الاتحاد على طرح قضايا الإعاقة وفق المنهج الاجتماعي أينما حل.

وبترافق ذلك مع تقديم الجمعيات المطلبية إلى الأمم المتحدة لمراجعة نصف المدة، حول امثال لبنان بالالتزامات المتعلقة بحقوق الأشخاص المعوقين، وتبرز فيها الحق في التربية والتعليم حيث ما زالت العوائق تحول دون دمج المتعلمين المعوقين، أهمها، غياب المعايير الدامجة عن هيكلية الوزارات المعنية، والإدارات والمؤسسات التابعة لها، أو التابعة لرئاسة مجلس الوزراء، غياب الإحصاءات والدراسات الجدية المتعلقة بالأشخاص المعوقين، تكاثفهم، إعاقاتهم، المدارس المحيطة بهم، وتوزع الحاجات وفق الإعاقات، وندرة التجهيز الهندسي الملزم في المدارس الرسمية والخاصة على حد سواء، وانعدام البيئة الدامجة الملائمة للأشخاص المعوقين بصريا، سمعيا وذهنيا، ذلك بالإضافة إلى انعدام وجود تكييفات للمناهج تتلاءم واحتياجات المتعلمين المعوقين بصريا، سمعيا، أو ذهنيا، أو الموارد المرتبطة بها، والمناهج الدراسي الحالي (١٩٩٧)، وهو غير دامج، وندرة تهيئة وتدريب الجسم التعليمي، والعاملين في المؤسسات التعليمية العامة والخاصة على التعامل مع احتياجات الأشخاص المعوقين، انتهاء باستمرار حصول المؤسسات العازلة على مخصصات مالية كبيرة من الحكومة تسهم في تكريس سياسة الإقصاء.

محليا، يتوج الاتحاد جهود ثلاث سنوات في قطاع بالغ الأهمية، لم تكن قضايا الإعاقة لتحظى بحيز فيه، وهو قطاع التعليم المهني والتقني، وهو عبر "مشروع الدمج المهني والتقني في لبنان" عمل على دراسات نوعية لتأمين البيئة الهندسية الدامجة في عدد من المهنيات، كما تدخل فريق عمله مع الطلاب والجسم التعليمي والإداري في تلك المهنيات، تكمن أهمية المشروع في فتح كوة في جدار صلب، كان موصدا في وجه المتعلمين المعوقين، ذلك على الرغم من أن ذلك القطاع كان ينبغي فتحه أمام الأشخاص المعوقين منذ البداية، كونه المفتاح نحو سوق العمل، فبالإضافة إلى التعليم المهني والتقني يمكن أن يتزود المتعلمون المعوقون بالمهارات التي تؤمن لهم الاستقلالية المادية، وتفتح أمامهم آفاق الحياة العملية.

ثلاث سنوات مضت في العمل على دراسات نوعية، تؤسس لملف مكتمل يهدف نحو تعليم مهني وتقني يحترم حاجات المتعلمين المعوقين من حيث هندسة المكان، والمناهج العلمي الدامج، والكادر التعليمي والإداري المزود بالمعرفة الكافية للتعامل مع الأشخاص المعوقين. وقد خص الاتحاد كل من شاركه في مسيرة السنوات الثلاث بالتكريم، من الشركاء المحليين في الإدارات والبلديات إلى المتعاونين من المجتمع المدني، إلى المهنيات الصديقة للأشخاص المعوقين.

هو ملف آخر ينضم إلى ملفات سبقتة، وضعت على طاوالت الوزراء المعنيين، لعله يحرك بعض الركود في الجسم الرسمي اللبناني، نحو تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص المعوقين في مجتمع يحترم جميع أبنائه.

أما أن للوزارات المعنية أن تتحرك لتأمين تكافؤ الفرص للأشخاص المعوقين؟

أما أن للدولة بأركانها، أن تحترم إرادات أكثر من عشرة في المئة من النخبين؟

اتحاد المقعدين اللبنانيين



ليست خرافة اللطف وحسب

العدد السادس والعشرون - شتاء ٢٠١٤

1	افتتاحية
2	فهرس
	تحقيق
3	مرصد حقوق المعوقين
	مبادرة
7	مبادرات الحد من الفقر
	ملف
8	التعليم المهني والتقني
	التعليم المهني
13	مشروع الدمج المهني
	دراسة
16	التنوع في التعليم المهني
	النزوح
24	النازح المعوق جنوباً
	النزوح
26	خلدون في نزوحه
	مشروع
27	تعزيز المطالبة
	التقديم الدوري
29	مراجعة نصف المدة
	لا يعرض حالياً
30	السلاحف أيضاً تطير
	مشاهير المعوقين
31	روبرت شومان
32	كلمة أخيرة

نشرة دورية تصدر عن اتحاد المعوقين اللبنانيين

إشراف : حسين أيوب

مدير التحرير : عماد الدين رائف

تصميم وإخراج : فؤاد المقداد

تمت طباعة هذا العدد بدعم من:



العنوان

بيروت - وطني المصيطبة

جاء السفارة الروسية

بناية الرفاعي الطابق الأول

هاتف : ٠١/٣٠٧٣٦٥-٦ فاكس : ٠١/٣٠٧٣٦٥

ص.ب: ١٥/٥٤٧٣ بيروت - لبنان

www.lphu.org

E-mail: waw@lphu.com

فروع إتحاد المعوقين اللبنانيين:

بيروت، النبطية، برالياس، بعلبك

مشغرة، صون، جبيل، صيدا، طرابلس

This Publication has been produced with the assistance of the European Union. The content of this publication is the sole responsibility of LPHU and can in no way be taken to reflect the views of the European Union.

«مرصد حقوق الأشخاص المعوقين» : النيات الحسنة للحكومة .. لا تكفي

لأول مرة يتقدم شاب مكفوف ومعوق حركياً في أن. يقطن في الضاحية الجنوبية لبيروت. بشكوى إلى «مرصد حقوق المعوقين». يقول: «رفض المستشفى الحكومي استقبالي. نقلوني من مستشفى إلى آخر. بسبب عدم الاعتراف ببطاقة الإعاقة. تكرر ذلك معي أكثر من مرة. من دون تقديم حجج. فهم ببساطة لا يعترفون ببطاقة الإعاقة». المشكلة تكررت في البقاع. شاباً آخر من قب الياس (17 سنة). يقول: «رفض المستشفى إدخالني لإجراء عملية جراحية. طلبوا أن يحضر وزير الشؤون الاجتماعية لإجراء العملية». في بر الياس المجاورة. تروي فتاة معوقة أنها دخلت «في حالة طارئة» إلى مستشفى خاص. طلبوا تغطية مالية ولم يعترفوا ببطاقة الإعاقة. قالوا إن البطاقة ليست وثيقة تغطي التكاليف الصحية». الشكوى عيبتها تكررت في بلدة جبشيت الجنوبية. وفي بعقلين الشوفية.



مقدمة الحضور في حفل إطلاق التقرير

اللقاء في «بيت المحامي». في 14 آب 2013. دعت إليه وزارة الشؤون الاجتماعية بالشراكة مع «اتحاد المقعدين اللبنانيين». وبالتعاون مع نقابة المحامين. وخصص لإطلاق «تقرير الرصد الأول - 2012» الذي أعده «مرصد حقوق الأشخاص المعوقين» لرصد انتهاكات القانون 220/2000. بهدف تحسين السياسات العامة المتعلقة بهم.

الأبواب بتعدد مواد القانون. من حق الشخص المعوق بيئة مؤهلة. إلى حقه بالتنقل والمواقف ورخص السوق. وكذلك بالسكن. والتعلم والرياضة. وصولاً إلى حقه بالعمل اللائق والتوظيف والتقديمات الاجتماعية. والعنوان هو «مرصد حقوق المعوقين» الذي أطلق ربيع العام الحالي. ويطلق اليوم تقريره الأول من بيروت.

الملف الصحي للأشخاص المعوقين. ربما يعتبر الأكثر إلحاحاً لدى فئة من المواطنين تزيد عن عشرة في المئة من سكان لبنان. وفق إحصاءات مدنية. وحق الشخص المعوق بتغطية صحية شاملة وفق القانون 220/2000. معلق حتى التطبيق الفعلي للقانون. لكن الشكاوى التي كانت متناثرة بات لها عنوان ترسل إليه. وهي متعددة



«الشبكة الوطنية للدمج»، ونزار صاغية وغيدة فرجيه من «المفكرة القانونية»، وأحمد كرعود من «منظمة العفو الدولية»، وزباد عبد الصمد من «الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية»، ومحمد بارود من الاتحاد. ويشارك «المركز» عدد من الجهات الفاعلة، منها «الشبيبة للمكفوفين»، و«اللبنانية للمدافعة الذاتية»، و«اللبنانية لتثالث الصيغة 21»، و«درب الوفاء للمعوقين»، و«الإنسان الكفيف»، و«أولياء الصم في لبنان»، و«الشبكة السكنية لناصرة الأشخاص المعوقين». ومن البلديات: الغبيري، برج البراجنة، الشويفات، فرن الشباك، حارة حريك، المريجة، الشياح، بعقلين، عماطور، شحيم، صوفر وبيصور. ويلفت رئيس «اتحاد المقعدين اللبنانيين» حسن مروه إلى أن تطبيق حقوق الأشخاص المعوقين لا بد أن يرتقي ليواري الاتفاقية الدولية، فحول عديدة من حولنا عملت على تطبيقها، فيما لا يزال لبنان الرسمي يراوح مكانه في موضوع المصادقة على الاتفاقية وبروتوكولها المرفق. ويشير إلى أن «من

المعوقون. وقد ركز المرصد على الحقوق المنصوص عليها في القانون 220/2000. ويظهر ذلك مدى التزام الدولة، والجهات الرسمية المعنية في حماية تلك الحقوق». وأشارت إلى أن التقرير «يعرض للانتهاكات التي تعرض لها بعض الأشخاص خلال الفترة الممتدة من آذار إلى أيلول من العام الماضي. وسيلحقه عدد من تقارير المرصد الأخرى». التقرير الذي يجمع الانتهاكات، ويربطها بالمواد القانونية التي تم انتهاكها، ويخرج بتوصيات في كل بات على حدة، حظي بعناية ومتابعة من المديرية العامة للبرامج في الاتحاد سيلفانا اللقيس، إلى جانب عامر مكارم ومهي دمج من

جمع اللقاء بين مثلي جمعيات المجتمع المدني الحقوقية، وجمعيات الأشخاص المعوقين، والجمعيات والمؤسسات المعنية بالإعاقة، من جهة، ووزيري الشؤون الاجتماعية والعمل في حكومة تصريف الأعمال ومديرين عامين ومثلي الوزارات المعنية بتطبيق القانون، من جهة أخرى. إطلاق التقرير الأول لـ «مرصد حقوق المعوقين»، بعنوان «النوايا الحسنة لإدارات الدولة.. لا تكفي»، قد يشكل فرصة أخرى للتلاقي بين أصحاب القضية والمعنيين، للسعي نحو شراكة يريد أصحاب القضية لها أن تؤسس لتطبيق القانون، والمصادقة على الاتفاقية الدولية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006)، للوصول إلى مجتمع متنوع يحترم جميع أبنائه.

تقول منسقة مشروع المرصد سمية بوحسن: «أنشئ المرصد في العام الماضي، عبر اتحاد المقعدين اللبنانيين، ووزارة الشؤون الاجتماعية، وبالشراكة مع جمعية دياكونيا والمفكرة القانونية». وتلفت إلى أن «التقرير الأول للمرصد، يعرض لأبرز الانتهاكات التي يتعرض لها الأشخاص

**«مرصد حقوق المعوقين»
بدعم من «دياكونيا»
بالتعاون مع وزارة الشؤون
الاجتماعية.**



إنه من "الصعوبات التي تواجه عملية الرصد أيضا غياب التمويل اللازم لتنفيذ الخطط والبرامج لتأهيل الطرقات والنقل المشترك والمرافق العامة"، مقرا أنه "تحقق الكثير ولكن يبقى أكثر بكثير".

بعد ذلك، كانت مداخلية لوزير العمل في حكومة تصريف الأعمال سليم جريصاتي الذي أثنى على نشاط المرصد، مشددا على "أهمية الرصد في ظل تنامي الانتهاكات"، وأكد جريصاتي أن "فكرة المرصد هي أكثر ما يؤرق المسؤول"، مشيرا إلى أن "المسؤول اللبناني الذي لا ينتابه الأرق لا يمكنه أن يكون منتجا".

وقد تلا ذلك نقاش شارك فيه الحضور من ممثلين عن الإدارات العامة ومؤسسات المجتمع المدني.

عدم تطبيق القانون المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين، مشيرا إلى أنه "من أجل تأمين مساواة حقيقية لكل فرد من أفراد المجتمع، يجب رصد المعوقات التي حالت من دون تطبيق القوانين".

وأوضح أنه "كان لا بد على المعنيين بحقوق الإنسان الإعلان والتصريح عن نقص الوعي وإهمال الإدارات الرسمية لهذه القضية لذا كان القرار باستحداث مرصد للإعلان عن الانتهاكات لهذه الحقوق"، مشيرا إلى أنه "على الرغم من دعم هذه الحملة من قبل وزارتنا، غير أن سلبات كثيرة واجهتها، منها عدم تجاوب جانب كبير من الإدارات المعنية وتفاعسها في تعيين مراقبين مسؤولين عن تسليم الشكاوى وحويلها"، وأضاف

الخصائص المميزة للاتفاقية الدولية، إشراك أصحاب القضية أنفسهم في عملية رصد تطبيقها، على المستوى العملي. وذلك بات ملموسا في عدد من البلدان التي تسعى إلى تكافؤ الفرص، في مجتمعات تحترم قدرات جميع أبنائها وتسعى لاستثمار طاقاتهم".

ويرى مروه أن المبادرات التي تقدمها الجمعيات الحقوقية والمطلبية يمكن أن تطلقها الوزارات والإدارات المعنية بتطبيق القانون 220/2000. فهي تستأهل أن تحظى بفرصة. وذلك يعزز نوعا من الشراكة بين القطاع العام وأصحاب القضية للوصول إلى الحقوق. وبلغت مروه إلى أن قيمة "التقرير والتقارير اللاحقة، التي سنضعها تباعا بين أيدي المعنيين والرأي العام، هي تراكمية تعمل من جهة على تعزيز التوعية تجاه قدرات وطاقت شريحة كبيرة من المواطنين اللبنانيين، وكذلك على الدفع باتجاه تعزيز الحقوق وتعديل السياسات، من جهة أخرى".

من جهتها، تشير بوحسن إلى توصيات خاصة باللقاء، منها "وضع تعهد الرئيس نجيب ميقاتي بإعلان 2013 سنة لتنفيذ القانون موضع التنفيذ، والانضمام إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري. وإقرار خطة وطنية تهدف إلى تطبيق القانون 220/2000 وتأمين دمج الأشخاص المعوقين، وتحديد المهل الزمنية والموارد الضرورية لتنفيذها". وتلفت كذلك إلى ضرورة "إعادة هيكلة الموازنة العامة لتكييف بنودها مع حقوق الأشخاص المعوقين، وتخصيص الاعتمادات الكافية لتأمين الحقوق والاحتياجات". بالإضافة إلى "ضمان حقوقهم في جميع الخطط والسياسات والقوانين والقرارات والبرامج التي تعتمد عليها الدولة في كل المناطق والمجالات، بهدف تأمين المساواة بين الأشخاص المعوقين وغير المعوقين".

حفل الإطلاق

خلال إطلاق التقرير الأول للمرصد، تحدث ممثل وزير الشؤون الاجتماعية بشير عصمت، فقال إن "إطلاق التقرير هو "إنجاز شاركت به ورعته الوزارة ممارسة وجهدا وعملا بمواكبة حيثة من خبراء قانونيين وناشطين، ما جعل التعاظمي مع قضية الإعاقة مبنيا على مبدأ الحق والواجب". وأكد عصمت أن "صدور القوانين والأنظمة ليس السبيل الوحيد لتطبيقها، والدليل على ذلك،

التقرير الأول

السوق، كعدم وجود مواقف خاصة بالمعوقين، وغياب نقل عام مجهز لاستقبال المعوقين، بما يناقض المادتين ٤٤ و ٤٨ من القانون.

حق الشخص المعوق بالسكن، ومن ذلك عدم تجهيز أماكن السكن لاحتياجات المعوقين، ورفض طلبات قرض الإسكان المقدمة من قبل الأشخاص المعوقين وفي ذلك انتهاك للمادتين ٥٥ و ٥٨ من القانون. حق الشخص المعوق بالتعليم والرياضة، وعدم تجهيز المدارس هندسيا لاستقبال المعوقين، وكذلك عدم تكييف المناهج لاحتياجات المعوقين، في انتهاك واضح للمواد ٣٦ و ٣٧ و ٥٩.

حق الشخص المعوق بالعمل والتوظيف والتقديمات الاجتماعية، من ذلك رفض طلبات توظيف الأشخاص المعوقين بسبب الإعاقة، وعدم السماح للأشخاص المعوقين بإجراء امتحانات مجلس الخدمة المدنية، وتغيير نوع العمل الذي يؤديه المعوق بسبب الإعاقة، وتنتهك هذه الأفعال المواد ٦٨، ٦٩، ٧٣ و ٧٤ من القانون.

أحكام أخرى من القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ خصوصا المواد ٣، ٤، و ٨٧، لناحية عدم إعفاء الأشخاص المعوقين من الرسوم البلدية، والصعوبات التي تواجه المعوق في الحصول على بطاقة الإعاقة، ورفض شركات التأمين إعطاء تأمين على الحياة للأشخاص المعوقين.

ويتضمن التقرير العديد من الشهادات الحية على واقع مريع، وخلص إلى أنه على الرغم من "النوايا الحسنة" لدى الوزارات ومؤسسات الدولة، فإن ذلك يقابله غياب "خطة وطنية فعلية لدمج المعوقين في المجتمع". تماما كما أنه على الرغم من أن القرارات والمراسيم "سطحية وهشة"، فإنه "لا آلية تنفيذ تحدد من المسؤول عن تنفيذ ماذا، وليس هناك آلية متابعة ومراقبة لتنفيذ هذه القرارات من قبل الجهات المعنية". وشدد التقرير على جملة توصيات خاصة بانتهاكات كل قطاع، بالإضافة إلى توصيات عامة موجهة إلى الدولة اللبنانية، أبرزها "وضع تعهد رئيس مجلس الوزراء بإعلان ٢٠١٣ سنة لوضع القانون موضع التنفيذ، والانضمام إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، وإقرار خطة وطنية تهدف إلى تطبيق مجمل القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ مع تحديد المهل الزمنية لذلك".

ويوصي التقرير بـ"إعادة هيكلة الموازنة العامة بهدف توفير الاعتمادات الكافية لتأمين حقوق المعوقين والاحتياجات، وأخيرا العمل على ضمان حقوق الأشخاص المعوقين في جميع الخطط والقوانين والبرامج التي تعتمدها الدولة اللبنانية في كل المجالات والمناطق بهدف الوصول إلى الهدف الأسمى والمتمثل بتحقيق المساواة بين الأشخاص المعوقين وغير المعوقين، وصولا إلى تحقيق الاندماج الكلي للمعوقين في مجتمعهم".

تضمن التقرير رصد انتهاكات بنود القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ حول حقوق الأشخاص المعوقين، خصوصا ما يتعلق بحقوق المعوقين في مجالات الخدمات الصحية وإعادة التأهيل وخدمات الدعم، البيئة المؤهلة، التنقل والمواقف ورخص السوق، السكن، التعليم والرياضة، العمل والتوظيف والتقديمات الاجتماعية.

ويصف التقرير "التزام المؤسسات العامة بتطبيق القانون بعد ١٣ عاما على إصداره بأنه "نسبي"، موضحا أنه على الرغم من شمولية القانون، فإنه لا ينطبق إلى "الكثير من القضايا مثل التأمين الصحي والتأمين على الحياة".

ويحذر من أن "تنفيذ القانون يشهد "تقدما خجولا" خصوصا لناحية تطبيق "كوتا التوظيف" للمعوقين وهي ٣٪، في القطاع العام، بينما تطبيقه شبه غائب في القطاع الخاص، ولم يسجل منذ العام ٢٠٠٣ قيام "المؤسسة العام للاستخدام" وهي مؤسسة رسمية، بتوظيف أي شخص معوق

ويتضمن التقرير، ٣٩ بلاغا موزعا على مناطق مختلفة من لبنان، وفق منهجية "اعتمدت جمع المعلومات على نظام البلاغات" والشكاوى التي يتقدم بها المعوقون "عبر توزيع صناديق مخصصة على البلديات ومراكز الشؤون وجمعيات الإعاقة بالإضافة إلى بعض المراكز الرسمية"، وبلاغات وثقها اتحاد المتقاعدين اللبنانيين.

ويقدم الرصد من خلال التقرير "عرضا لأبرز الانتهاكات التي يتعرض لها الأشخاص المعوقون" في الفترة من آذار إلى أيلول ٢٠١٢، هادفا إلى "تقديم معلومات حديثة عن وضع الأشخاص المعوقين في لبنان وتقديم المعلومات اللازمة لرصد التقدم المحرز في تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المعوقين ودمجهم في المجتمع".

ويوثق التقرير سندا إلى أبواب القانون ٢٠٠٠/٢٢٠، انتهاكات لـ

حق الشخص المعوق بالحصول على الخدمات الصحية وإعادة التأهيل وخدمات الدعم، من خلال تسجيل حالات رفض المستشفيات لاستقبال الأشخاص المعوقين، عدم تأمين الخدمات المتأخرة الضرورية وأهمها أجهزة للتنقل كالكُرسي المتحرك، والتأخر غير المبرر في الحصول على العلاج التأهيلي. وأوضح التقرير أن في ذلك خرقا على الأقل للمادتين ٢٧ و ٢٨ من القانون.

حق الشخص المعوق ببيئة مؤهلة، كعدم وجود أرصفة مجهزة للمعوقين، وعدم تجهيز الأبنية الحكومية الرسمية هندسيا لاستقبال المعوقين، وذلك في انتهاك للمادة ٣٣.

حق الشخص المعوق بالتنقل والمواقف ورخص

«مبادرات الحد من الفقر»:

لإدراج الإعاقة على أجندة التنمية

حقق «اتحاد المقعدين اللبنانيين» نقلة نوعية، في طرح قضايا الإعاقة من أعلى منبر دولي، فحمل هموم المعوقين العرب إلى ندوة عقدت على هامش اجتماعات الأمم المتحدة، في نيويورك، وخصصت الدورة لمناقشة قضية «ضرورة دمج معايير الإعاقة في الأهداف الإنمائية، لما بعد العام ٢٠١٥». وشارك في «ندوة الإعاقة ومبادرات الحد من الفقر» محمد علي لطفي، مثلاً «اتحاد المقعدين» كمنظمة تمثل، بدورها وسعة برامجها، القسم الإقليمي للمنطقة العربية، إلى جانب تمثيله لـ «المنظمة الدولية للمعوقين»، بطلب من رئيسها جافيد عبيدي، مع أربعة آخرين من قارات مختلفة.

أولاً



الزميل محمد لطفي مقدماً ورقة عمله

التقرير، أشار عبيدي إلى أن «المنظمة الدولية للمعوقين»، هي أكبر منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم، حيث تنتمي المنظمات المنضوية فيها إلى أكثر من ١٣٠ بلداً. وقد شاركت المنظمة وساهمت في النقاشات الدائرة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وجدول أعمال التنمية بعد العام ٢٠١٥.

وفي ردّها على تقرير كي مون، لحظت المنظمة أنه «يمكن للأمم المتحدة إطلاق حملة مركزة لتشمل الإعاقة، قد تساعد في ضم مختلف الدول لتطوير خطط العمل، وجمع البيانات، وتحديد التحديات، بوصف الإعاقة قضية مشتركة بين القطاعات من الأهداف الإنمائية». واعتبرت أن «المشاركة الفعالة في مجال الإعاقة أمر بالغ الأهمية» في انتظار «صياغة توصيات محدّدة بشأن ما يريد الأشخاص المعوقون إدراجه على أجندة التنمية». وأكدت على مشاركتهم «بفعالية في عملية صياغة جدول أعمال التنمية للعام ٢٠١٥، كجزء من الجداول، واللجان، ومجموعات العمل».

إلا أن طرح قضايا الإعاقة عالمياً، كخطوة نوعية قد تبصر النور خلال سنتين، ما زال ينتظر تجاوباً رسمياً محلياً منذ سبع سنوات، عبر مصادقة مجلس النواب على الاتفاقية الدولية وبروتوكولها المرفق، ما يخول لبنان، الرسمي والمدني، الانتقال نحو إدراج قضايا الإعاقة على أجندة التنمية المحلية.

عماد الدين رائف

في الندوة، التي ستحتل نتائجها حيزاً من الأهداف الإنمائية بعد نحو سنتين، طرح لطفي «ضرورة تبني سياسات تمويل جديدة، تهدف إلى حتمية تطوير إمكانيات الجمعيات القاعدية والمطلبية للأشخاص المعوقين في الدول النامية». وذلك «لتمكين جيل جديد من القيادات الفاعلة، والتي يكون على عاتقها ضمان استمرارية حركة حقيقية، تعمل نحو تحقيق دمج قضايا الإعاقة في أجندات التنمية وحقوق الإنسان». كما يقول، ويرى لطفي أنه من الضرورة بمكان «إلزام هيئات التمويل الإقليمية والدولية بتبني واعتماد خطط متكاملة تهدف إلى تعزيز المنحى العملي، في تنفيذ برامج تنمية وحقوقية متكاملة تقوم على أساس مبدأ المشاركة ودمج الأشخاص المعوقين، والفئات المهمشة الأخرى في مبادرات النهوض الاجتماعي والاقتصادي المحلي والإقليمي والدولي».

ينطلق لطفي من تجربة غنية، تمتد لأكثر من عقد من العمل الميداني في مشاريع «الاتحاد» المحلية والإقليمية من جهة، ومن عمله على عدد من القضايا الاجتماعية في أميركا مؤخراً، فمن المشاريع التنموية والحملات المطلبية، إلى «برنامج الطوارئ» الذي كان لطفي منسقه، أثناء فترة النزوح في تموز ٢٠٠٦، كان الشاب المكفوف يتلمس الحاجات عن كثب. وقد استطاع «مشروع الإغاثة» أن يتفاعل مع نحو ١٥٠٠ عائلة نازحة (شرط أن يكون معها معوقاً). وبعد حرب ٢٠٠٦، عمل في برامج «النهوض المبكر»، و«تخسين سبل العيش للأشخاص المعوقين»، و«التنمية الدامجة»، و«الموازنة البديلة»، التي أكسبته إلماماً علمياً وعملياً بقضايا الإعاقة.

وطرح لطفي كذلك «ضرورة التزام الأمم المتحدة وهيئاتها، بالإضافة إلى سائر المنظمات التنموية والدولية المعنية، بمبادئ تعزيز المشاركة الحقيقية لجمعيات الأشخاص المعوقين والفئات المهمشة الأخرى في صناعة القرار، بشأن المحاور والقضايا الرامية إلى تنفيذ الاتفاقيات الدولية، بما فيها على وجه الخصوص الاتفاقية الدولية، والبرامج ذات الصلة التي تنفذها المنظمات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي والبنوك الإقليمية للتنمية». ويرى لطفي أن ذلك من شأنه «تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية».

وقد أنت الندوة، للتركيز على دمج قضايا الإعاقة على أجندة التنمية، وللثأير في توجهات الأمم المتحدة وجدول أعمالها الإنمائي بعد العام ٢٠١٥، واضعة الملاحظات على ما ورد في تقرير بان كي مون، الصادر في ٢٦ تموز الماضي. وفي ردّه على

الأشخاص المعوقون يفتحون كوة في جدار التعليم المهني

واقف عشرات الطلاب والمتدربين من البقاع والجنوب، إلى جانب أساتذتهم ومدرّبيهم، في "قصر الأونيسكو" في بيروت، ليتسلموا شهادات تخرجهم في الحفل المركزي الثاني الذي ينظمه "اتحاد المقعدين اللبنانيين" خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة. آية اللهيبي، وبولين خزاقة، وثريا علوه، ومحمود فاعور، إلى جانب ٢٢٧ طالباً وطالبة آخرين فلسطينيين ولبنانيين، أنهوا دورات تدريبية، يعبرون عن سعادتهم بالحصول على فرصة لإظهار مهاراتهم بعد دورات مهنية على أيدي متخصصين. إلا أن الدورات لا تشكل إلا حيزاً بسيطاً من اهتمامات "مشروع التعليم والتدريب المهني والتقني الدامج في لبنان"، الذي يحتفل الاتحاد و"حركة من أجل السلام" بمرحلته النهائية، إلى جانب تكريم عدد كبير من مثلي الوزارات والإدارات العامة، والمعاهد، والمنظمات الدولية، والبلديات، والجهات، التي ساهمت مع الاتحاد خلال السنوات الأخيرة في فتح ثغرة في جدار التعليم المهني أمام المتعلمين المعوقين.



مقدمة الحضور في حفل اختتام المشروع



"مبادرات متكاملة نحو مجتمع دامج"، شعار رفعه المشروع خلال العمل مع القطاعين العام والخاص، لمدّ جسور تواصل كان مفقوداً بين الأشخاص المعوقين من جهة، ومؤسسات التعليم المهني والتقني من جهة أخرى. من خلال المشروع، تم التدخل مع ثمانية معاهد ومراكز للتدريب المهني في المحافظات، وفق المديرية العامة للبرامج في "اتحاد المقعدين اللبنانيين" سيلفانا اللقيس. في الجنوب، اختار المشروع "معهد صيدا الفني"، و"كلية سبلين التقنية"، و"مركز البرامج النسائية"، و"معهد اللغات والعلوم التطبيقية"، و"مركز النجدة الاجتماعية"، وفي البقاع عمل مع "معهد بعلبك الفني"، و"مركز النجدة الاجتماعية"، و"مركز شعاع النور"، و"معهد البقاع الفني الحديث"، إضافة



مقدمة الحضور في حفل اختتام المشروع

الأستاذة والطلاب المعوقين في أربعة معاهد. وينطلق التجهيز الهندسي حالياً في "كلية سبلين التقنية" كما عمل المشروع على صعيد أصحاب الحقوق. وتبشر منسقة المشروع سمر الطفيلي إلى أن فريق العمل تمكن من الوصول وألرد على حاجات عدد كبير من الأشخاص المعوقين، ومن الدخول بقوة إلى المخيمات الفلسطينية، في محافظتي البقاع والجنوب. وكذلك الوصول إلى عدد من النازحين السوريين

عن واقع العمل في لبنان، وتحديدًا في منطقتي البقاع والجنوب. وذلك يؤثر في إمكان المتابعة في تحضير مشاريع متخصصة بالتأهيل المهني والعمل في المناطق المذكورة. وأصدر دليلًا تدريبياً متخصصاً للتدخل مع فريق عمل المعاهد والأستاذة، بشكل عام، وأستاذة التعليم المهني بشكل خاص. ويعتبر الدليل مادة تدريبية نموذجية في العالم العربي. وقد ساهمت الدراسات في البدء بتنفيذ التجهيز الهندسي للملائم لحاجات

إلى "معهد الأبرار" و"معهد السيد عباس الموسوي". وقد تمّ تحضير تقييم هندسي وتقني مفصل لكل معهد، ووضعت خططاً ترتّد على حاجات كل مركز على حدة. واستهدف الاتحاد طلاب المعاهد الثمانية، بورش عمل (٤٤٣ طالباً). أما النشاطات التوعوية المفتوحة فوصل عدد طلابها إلى ألف. كما تمكن فريق العمل من استهداف ٢٥٢ شخصاً من الجسم التعليمي في تلك المعاهد وغيرها. على صعيد المعلومات، تمكن المشروع، وفق اللقيس، من تحضير دراسات حديثة



ممثل محمية أرز الشوف



رمضان



دياب



المعوقين في المنطقتين. ويعتبر التدريب على المهن المختارة (السكريترارية، والمحاسبة، والكمبيوتر، وصيانة الخلوي، وتزيين الشوكولا، وصناعة الاكسسوارات) باباً لتنوع جديد في التدريب، الذي توفره مراكز ومشاريع الاتحاد. وأضاف الاتحاد كذلك، التدريب على إدارة المشاريع الصغيرة، الذي شكل تجربة نوعية للوصول بالتدريب إلى تخضير دراسة الجدوى الاقتصادية الخاصة بمشروعه المقترح. وعمل في الوقت نفسه، على حصول المتدربين على قروض ومنح للتأسيس للتجربة الإيجابية لأهمية التشغيل الذاتي في المناطق المذكورة، وفق الطفيلي.

يذكر أن خمس مؤسسات قروض، وافقت على التعاون والشراكة مع المشروع، حيث وقع الاتحاد اتفاقيات معها بشأن أشكال التعاون ومسؤوليات كل طرف في عملية دعم الأشخاص المعوقين بقروض. وقد أطلقت "المجموعة" (الجمعية اللبنانية للتنمية) منتجا خاصا بتأمين قروض للأشخاص المعوقين بشروط ميسرة، بحسب أنواع الإعاقات. كما وضعت وكالة "الأونروا" ضمن برنامج القروض الميسرة نسبة ثابتة لقروض للأشخاص المعوقين.

التعلم والعمل

يأتي المشروع، وفق اللقيس، انطلاقاً من حق الشخص المعوق في التعلم في جميع المؤسسات التربوية التعليمية، وحقه في الحصول على العمل الذي يتناسب وقدراته، وتأكيداً على إعطائه الفرص التي يستحقها ليصبح فرداً منتجاً وفاعلاً في المجتمع. فلكل شخص معوق الحق بالتعليم، وفق القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ (القسم السابع)، بمعنى أن القانون يضمن فرصاً متكافئة للتربية والتعليم لجميع الأشخاص المعوقين من أطفال وإشدين ضمن جميع المؤسسات التربوية أو التعليمية من أي نوع كانت، وذلك في صفوفها النظامية وفي صفوف خاصة إذا ما استدعى الأمر.

وقد لُحظ الاتحاد أهمية التعليم المهني والتقني للأشخاص المعوقين، كونه يمنحهم ممارسة المهن التي يختارونها في وقت قصير نسبياً، ويؤهلهم لاستثمار طاقاتهم والاستقلال مادياً والانخراط في سوق العمل. إلا إن الطريق إلى الدمج ليست معبدة أمام الأشخاص المعوقين، فكان العمل على الدراسات المتلاحقة منذ العام ٢٠٠٤ إلى اليوم، واقتضى





السفيرة الإسبانية

الأشخاص المعوقين. لم يكن هذا المشروع ليصدر النور وتكون له تلك النتائج من دون تعاون ومساعدة ودعم اتحاد المقعدين اللبنانيين الذي انتهز الفرصة من على هذا المنبر لأشكره.

وتحدثت الحاج فاعترت عن "عدم حضور وزير الشؤون الاجتماعية لأسباب خارجة عن إرادته". وتسلمت درعا تكمية نيابة عنه، وقالت: "إن الدمج هو حق لكل مواطن، وكرسه القانون ٢٠٢٠، وبالرغم من أن هذا القانون لم يجد بعد الطريق إلى التطبيق الكامل، إلا أن الجهود مستمرة لتحقيق الدمج".

كذلك، تسلم دروع تكمية كل من المديرين العامين للتعليم المهني والتقني أحمد دياب، والنقل البري والبحري عبد الحفيظ القيسي، وللمؤسسة الوطنية للاستخدام جان أبي فاضل، إضافة إلى مثله المدير العام لـ "الأونروا" تغريد عوض، ورؤساء بلديات: فرن الشباك رمون سمعان، الغبيري محمد سعيد الخنسا، الجديدة - البوشريه - السد انطوان جبارة، صوفر يوسف شيا، وبعقلين نهى الغصيني، علي السعيد عن جمع المؤسسات الأهلية في صيدا، سامي ذبيان عن محمية أرز الشوف، وهيئة الإعاقة الفلسطينية في لبنان مثله بجمال الصالح، إضافة إلى مثلين لعدد من المعاهد والجمعيات والمؤسسات التي ساهمت في إنجاح المشروع.



القيسي

الأشخاص ذوي الإعاقة وقدراتهم وتمكينهم ودعمهم ودمجهم في المجتمع".

من جهتها، قدمت منسقة المشروع سمر الطفيلي عرضا خاصا تضمن أهداف ومراحل سير ونتائج مشروع "التعليم والتدريب المهني والتقني الدامج في لبنان".

وألقى السفيرة الإسبانية، بعد تلقيها درعا تكمية، كلمة قالت فيها: "إن الهدف الأساسي والرئيسي لهذا المشروع هو تحسين مستوى حياة وحقوق

الأمر العمل على عدة مستويات، منها التدخل المباشر مع الأشخاص المعوقين، وذويهم، والمجتمع المحيط، والجمعيات الأهلية والمدنية، في عدد من المشاريع. ومنها "فتح آفاق فرص العمل أمام الأشخاص المعوقين"، و"مشروع الدمج الاقتصادي والاجتماعي"، وغيرهما. وذلك وصولا إلى المعاهد المهنية والتقنية الرسمية والخاصة، والتدخل مع جسمها التعليمي والطلاب بالتوعية من جهة، وتجهيز وتكييف البيئة المبنية للتلائم مع حاجات الأشخاص المعوقين. وتلك خطوات في مسار طويل يوصل إلى تكييف المناهج للأشخاص المعوقين سمعيا، وبصريا، وذهنيا، وحركيا، يسعى الاتحاد مع الجهات المعنية إلى أن يتحول إلى واقع.

حفل اختتام المشروع

وقد أقام "اتحاد المقعدين اللبنانيين" و"حركة من أجل السلام" الإسبانية احتفالهما، في قصر الأونيسكو في بيروت، وحضر الاحتفال وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة تصريف الأعمال وائل أبو فاعور ممثلا برئيسة مصلحة شؤون المعوقين في الوزارة ماري الحاج، السفيرة الإسبانية ميلاغروس هيراندو، إضافة إلى مثلين للهيئات النقابية، المنظمات الدولية، والهيئات الأهلية والمدنية في لبنان.

في الاحتفال، ألقى رئيس "الاتحاد" حسن مروة كلمة شدد فيها على "أهمية تكريم مجموعة واسعة ومتنوعة من الهيئات الرسمية والخاصة، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والأفراد، الذين شاركوا وساهموا في تنفيذ أحد أهم المشاريع التي عمل الاتحاد على إدارتها طوال السنوات الثلاث الأخيرة". وقال: "إن المشروع يستند إلى تحقيق الهدف الإستراتيجي الذي يرمي إلى تحقيق تحول نوعي في مجال التعليم المهني، من خلال خلق الأطر والمعايير اللازمة لتمكين الأشخاص المعوقين في البرامج المهنية ذات الصلة".

وتحدث رئيس "حركة من أجل السلام" الشريكة في المشروع ميغيل مالديسونا. فقال: "ما حصل في لبنان هو جزء من مشروع كبير يتم تنفيذه في أكثر من ٥ مناطق حول العالم، ويشمل أكثر من ٣٠ موظفا إسبانيا، لبنان، فلسطين، وأردنيا. وإن هدفنا هو ترسيخ إمكانات

فريق عمل المشروع

سيلفانا اللقيس - سمر الطفيلي - هند المجذوب - رنا الحاج - أمال المجذوب - نور ناصر - فاتن العلي - هدى الحسين - عليا التركي - هدى حاموش - ريتا جرجس - عليا عزام - حنان الأحمد - راحيل الصاروط - سحر سمهون - رجوى الفيتروني - مشيرة عساف - ربي يزبك - فاطمة الموسوي - تغريد طراف - والمهندس بشار عبد الصمد.

حفلى تكريم



خلال حفل اختتام مشروع الدمج المهني والتقني للأشخاص المعوقين في لبنان، كرم اتحاد المقعدين اللبنانيين الجهات الرسمية والأهلية والمدنية التي شاركت مسيرته ثلاث سنوات، بالإضافة إلى البلديات المتعاونة والمعاهد المهنية الرسمية والأهلية التي كانت محل عمل فريق المشروع. كما خرج المشروع الطلاب الذين خضعوا لدورات مهنية وتقنية وكرم اساتذتهم ومدرّبيهم.

التعليم والتدريب المهني والتقني الدامج خطوة أولى نحو تحقيق

في ظلّ التنوّع السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وتنوّع في القدرات والاحتياجات، يؤمن "الحاد المقعدين اللبنانيين" أنّه لا يكون هناك دمج حقيقي ما لم تكن هناك سياسة وطنية جامعة تركز على الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الوطنية والدولية، التي تؤدي إلى تنمية شاملة للمجتمع بكل قطاعاته. عمرايا خترم التنوّع وتتيح للجميع الوصول إلى جميع الأماكن. وتربوياً حق اكتساب العلم والمعرفة. واقتصادياً أن يكون للأشخاص المعوقين دور في محاربة الفقر. واجتماعياً أن تكون سياسة مبنية على الحقّ بدل الرعاية وتكفل الحدّ من عزل الفئات المهمشة من أشخاص معوقين ونساء وأطفال وشباب ولاجئين. وقد أكد الدستور اللبناني، واتفاق الطائف، والتشريعات الدولية التي صادقت عليها الدولة اللبنانية، على حق أي مواطن في الحصول على التعليم بجميع أنواعه. لكن المجتمع اللبناني تربي إلى زمن ليس بالبعيد على اعتبار الأشخاص المعوقين خارج المنظومة الاجتماعية. وأغفلت مؤسساته الرسمية استصدار التشريعات ووضع التسهيلات لهم للاندماج في المجتمع بدون تمييز.

سمر الطفيلي



وظهرت الصحوه لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في منتصف التسعينات كنتيجة لمطالبه هؤلاء بحقوقهم. وقد ترجمت ببعض التشريعات والقوانين التي قد تتيح لهم فرص الاندماج بشكل صحيح. غير أنّ ذلك يحتاج إلى كثير من الجهد والعمل الشاق لتحقيق الدمج. وقد نصّ القانون ٢٢٠ ٢٠٠٨ الخاص بحقوق الأشخاص المعوقين، في القسم السابع منه، على حق الشخص المعوق بالتعليم من خلال ضمان فرص متكافئة للأشخاص المعوقين للدمج في المجتمع من خلال تأمين الوسائل والتجهيزات التي تسهل لهم هذه العملية لكن لم تطرأ حتى الآن تغييرات تذكر على الرغم من محاولات وجهود الجمعيات والهيئات المعنية.

المبادئ

التعليم المهني والتقني كان ولا زال بعيداً عن تناول يد الأشخاص المعوقين. ففي حين يرغب الكثيرون من الأشخاص المعوقين في الحصول على مهنة يمارسونها تقف عوائق كثيرة أمامهم. ومنعهم من الانتساب إلى الاختصاصات المهنية والتقنية خصوصاً الصناعية لأنها تفتقر إلى المعايير المناسبة لجميع احتياجات الأشخاص المعوقين، بدءاً بالتشريع والتطبيق. حيث هناك غياب للتشريعات والقوانين الواضحة حول مسألة دمج الأشخاص المعوقين وكيفية انتسابهم للمؤسسات التعليمية، وصولاً إلى المناهج والوسائل التعليمية حيث لا تتوفر بشكل يتناسب مع قدرات





وذلك للوصول إلى حق الأشخاص المعلومات، عن كل ما يتعلّق بالعمل.



من الأشخاص المعوقين اللبنانيين والفلسطينيين على الأراضي اللبنانية، وجميع المدارس المهنية ومراكز التدريب المهني، والجمعيات التي تتضمن برامج التعليم والتدريب، المؤسسات الحكومية التي لها علاقة بالموضوع، ومؤسسات القروض.

المرحلة الثانية: مرحلة التقييم، وتمثل بمرحلة الدراسات وتقييم الواقع العام المتعلق بإشكالية المشروع المطروحة، وهي تتضمن النشاطات التالية:

المعوقين اللبنانيين والفلسطينيين على الأراضي اللبنانية، إلى حق التعليم الدامج وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهم.

مراحل المشروع

عمل المشروع على مدى ثلاث سنوات (بدءاً من تشرين الأول ٢٠١٠، حتى تشرين الأول ٢٠١٣)، ضمن مراحل ثلاث، هي التالية:

المرحلة الأولى: تتمثل بمرحلة جمع

الفريق الميداني

هند المجذوب - ريتا جرجس
- عليّة عزام - حنان الأحمد
- راحيل الصاروط - سحر
سمهون - رجوى الفيتروني.

داعمو المشروع

وكالة التعاون الإسبانية

وبالشراكة مع:
منظمة "حركة من أجل السلام"

الأشخاص المعوقين واحتياجاتهم ولا ننسى أن المباني غير مجهزة هندسياً مع العامل والمختبرات التطبيقية بالإضافة إلى عدم تكييف وسائل النقل. ويبقى أن نشير إلى التحدي المؤثر وهي عدم توفر البيئة الاجتماعية والتعليمية الحاضنة للدمج.

وإيماناً بالمبادئ التالية:

الدمج التربوي المهني للأشخاص

المعوقين يتحقق من خلال مشاركتهم الكاملة في عملية التعلم داخل الصفوف النظامية وفي النشاطات اللاصفية.

الدمج التربوي المهني للأشخاص المعوقين يتحقق بتكثيف أساليب التعليم ليتناسب مع الفروق الفردية لدى جميع الطلاب وتكييف الوسائل التربوية.

الدمج التربوي المهني للأشخاص المعوقين يتحقق من خلال تعديل التصورات المسبقة والنظرة السلبية بحيث يتم احترام الاختلاف والتنوع بين الطلاب واعتماد مبدأ التعاون بدل التنافس وتبني سياسة الفرص المتكافئة وممارسة القيم التربوية المنصوص عليها في المنهاج اللبناني.

المدرسة التي تعمل على تحقيق الدمج التربوي المهني للأشخاص المعوقين إنما تكون تعمل على تأمين التعليم أو التأهيل المهني لجميع أبناء المجتمع المحلي.

الرؤية والمسار

انطلاقاً من حق الشخص المعوق في التعلم في جميع المؤسسات التربوية التعليمية، المهنية والتقنية، وحقه في الحصول على العمل الذي يتناسب وقدراته، وتأكيداً على إعطائه الفرص التي يستحقها ليصبح فرداً منتجاً وفعالاً في المجتمع، جاءت رؤية "اتحاد المعوقين اللبنانيين"، التي تتمحور بشكل أساسي حول الوصول إلى مجتمع دامج من خلال العمل على تطبيق القوانين والحقوق والتشريعات التي تعترف وتكرّس هذا الحق للشخص المعوق.

واستكمالاً لهذه الرؤية انطلق مسار مشروع التعليم والتدريب المهني والتقني الدامج بعد تراكم عدد من الخبرات ومن تجارب ناجحة وآليات وأدوات ومواد، بتمويل من الحكومة الإسبانية و"منظمة حركة من أجل السلام".

الرقم	المعهد	المنطقة	نتائج التدخل							
			مجموعة إدارة		مجموعة أساتذة		مجموعة موظفين		مجموعة طلاب	
			حلقات	مستهدفون	حلقات	مستهدفون	حلقات	مستهدفون	حلقات	مستهدفون
1	معهد اللغات والعلوم التطبيقية	صور							1	19
2	مركز البرامج التأسيسية	عين الحلوة							3	49
3	معهد صيدا الفني	صيدا	2	41	12	48	1	6	نشاط مفتوح	500
4	كلية سبلين التقنية	سبلين					1	20		67
5	مركز النجدة الإجتماعية	البرج الشمالي							2	25
	مركز النجدة الإجتماعية	البقاع					1	1		50
6	مركز شعاع النور	تعلبانيا	1	4	3	9			2	29
7	معهد البقاع الفني الحديث	البقاع الغربي	1	5	4	14	3	6	نشاط مفتوح	75 59
8	معهد بعلبك الفني	بعلبك	4	9	8	65	2	5	8	129



- الزيارات الميدانية عند أطراف المجتمع المحلي وصانعي القرار والمهنيين التي سيدخل معها المشروع للتعريف عن المشروع وتشارك الإشكاليات والافتراضات وتحديد رزمة العمل.

- الزيارات المنزلية للأشخاص المعوقين اللبنانيين والفلسطينيين، وتقييم واقعهم وتوجهاتهم التعليمية والمهنية.

- دراسة واقع سوق العمل في مناطق تنفيذ المشروع في محافظتي البقاع والجنوب.

- دراسة الحاجات لتقييم واقع التعليم المهني للأشخاص المعوقين في لبنان، وتحديد العوائق والتحديات التي تواجههم وطرح الحلول بالاستناد إلى تجارب الدول المتطورة في ذلك.

- دراسة تجريبية لمهنية نموذجية - "معهد سبلين التقني"، تتعلق بتقييم واقع المبنى الهندسي من ناحية تضمنين معايير التجهيز الهندسي وطرح الحلول والخرائط المحددة للمباني بالإضافة إلى تحديد الميزانية اللازمة لذلك.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التنفيذية من العمل في هذا المشروع. وهي تنقسم إلى أربعة مسارات:

مع صانعي القرار: التنسيق مع وزارة التربية، ومديرية التعليم المهني والتقني في وزارة التربية، و"الأونروا"، للعمل على نشر ثقافة تكيف المناهج التعليمية، والوصول إلى اتفاق نحو سياسة تربوية دامج في المهنيات.

مع المهنيات: تدريب وتأهيل الفريق الإداري والموظفين والكادر التعليمي

للأشخاص المعوقين. مع مؤسسات المجتمع المدني: تنظيم طاولات مستديرة مع الجمعيات، وتدريب متخصص فردي للجمعيات حول العمل المطلب والمناصرة، والعمل مع مؤسسات القروض للعمل على تسهيل شروط الحصول على قروض للأشخاص المعوقين.

وقد تم تنفيذ المشروع في محافظتي البقاع والجنوب، ضمن فريق عمل مؤلف من 9 موظفين، بالإضافة إلى مستشارين في مجالات محددة مرتبطة بالمشروع. وذلك عبر مكاتب الاتحاد في بعلبك، وبرالاس، وصيدا، وبيروت، وصور.

حول الدمج والإعاقة والوسائل الدامجة بالإضافة إلى نشاطات توعية مع الطلاب في المهنيات حول التعاطي مع الإعاقة في ثمانية معاهد تم اختيارها. والعمل على التجهيز الهندسي لخمس مهنيات في البقاع والجنوب.

مع الأشخاص المعوقين: تدريب معجل ضمن مراكز الاتحاد على المهن المطلوبة، بحسب المناطق، استهدف 200 شخص معوق، وتدريب على الإدارة والتسويق، وتأمين 20 منحة، و20 قرضا للأشخاص المتدربين للبدء بالعمل. وإحداث نظام إحالة للأشخاص المعوقين إلى المهنيات، بالإضافة إلى التوجيه المهني الفردي

التنوع في مؤسسات التعليم المهني والتقني في لبنان

يطمح ويحتاج لخوض سوق العمل عبر انخراطه في التعليم المهني ودوراته فإن المشكلة الكبرى التي واجهتهم هي غياب التأهيل المناسب لاستقبالهم داخل المؤسسات الدراسية المهنية كجزء من مشكلة أكبر تتعلق بالمؤسسات التعليمية ككل في لبنان على صعيد الدمج التربوي، وهو الأساس المطلوب لتفعيل قدرات هذه الفئة الكبيرة من اللبنانيين في كافة المجالات.

وكان لنتيجة العزل المتبعة في المؤسسات التعليمية ككل نتائج سيئة للغاية على مستوى الأشخاص المعوقين من حيث ازدياد نسبة الأمية بينهم إلى ٥٠,٤ في المئة مقابل ١١,٦ في المئة في الفئات الأخرى بحسب أرقام وزارة الشؤون الإجتماعية. أما إذا ما خضنا أكثر في المؤسسات المهنية فنجد أن النسبة أكثر من ذلك بكثير. حيث يمتلك ٧ في المئة فقط من الأشخاص المعوقين شهادات مهنية بحسب دراسة لاتحاد المقعدين اللبنانيين عام ٢٠٠٥.

تلك النسب تدلّ بشكل كامل على نوع من التهميش الذي يتعرض له الأشخاص المعوقون في لبنان حيث تشكل حلقة أولى في سلسلة تهميشهم في سوق العمل وابتلاع حقوقهم التي كفلها الدستور اللبناني والإتفاقيات الدولية وشرعة حقوق الإنسان والقانون ٢٠٠٨/٢٢٠.

مع انتهاء الحرب اللبنانية وبدء مرحلة إعادة الإعمار عقب العام ١٩٩٢ برز إلى الواجهة شأنان متوازيان بالغاً الأهمية. أولهما الحاجة الكبيرة إلى سدّ الفراغات في بنية سوق العمل اللبناني بعد استعادة كثير من القطاعات الاقتصادية والمهنية نشاطها. أما الشأن الثاني فقد كان ازدياد نسبة الأشخاص المعوقين لتصل في مرحلة معينة إلى ١٠ في المئة تقريباً من اللبنانيين.

أما بخصوص الأمر الأول فقد بوشر القيام به بتوجيهات وتمويلات حكومية نحو التعليم المهني، ما أدى إلى ازدياد المعاهد والمدارس التي تقدم هذا النوع من التعليم. وتنوع الإختصاصات. حيث بات التعليم المهني يوازي التعليم الأكاديمي إن في المراحل المتوسطة أو الثانوية أو الجامعية. كذلك ازداد توجه الطلاب نحوه بدوافع عديدة منها. على سبيل المثال لا الحصر. غياب شرط النجاح في الشهادة المتوسطة للإلتحاق بمرحلة البكالوريا الفنية (BT). ومنها أيضاً اعتماد المؤسسات المهنية دراسات خارجية بشكل دورات تأهيلية لا تدخل ضمن المراحل الدراسية كالكومبيوتر واللغات والمهن الحرة. حيث تؤدي إلى امتلاك الطالب لشهادات خبرة في مجال معين.

وعلى الرغم من وجود شريحة كبيرة من الأشخاص المعوقين من

دراسة: عصام سحمراني



واقع التعليم المهني والتقني في انعكاسه على الأشخاص المعوقين

تصل نسبة الأشخاص المعوقين في لبنان إلى ١٠ في المئة تقريباً. ومع ذلك فإنّ التهميش الذي يتعرضون له في كافة القطاعات الاقتصادية يعطل دور هذه الفئة في سوق العمل وفي السياسات الاقتصادية والإجتماعية. ولا شك بأنّ التهميش يبدأ من السياسات المتبعة في القطاعات التعليمية حيث لا تراعي المؤسسات الرعائية ضرورة الدمج التربوي في عملها بالإضافة إلى غياب التأهيل اللازم في المؤسسات التربوية. وبذلك يبقى الأشخاص المعوقون فئة معزولة عن المجتمع وبنيته حيث يتم التعاطي معها على أساس النماذج الطبية والخيرية بعيداً عن النموذج الحقوقي المطلوب.

وفي مجال التعليم المهني والتقني تصل الأمور إلى مراحل أكثر صعوبة خاصة في ظل تهميش الشخص المعوق والحكم على كفاءاته وقدراته مسبقاً عدا عن توسع سياسة العزل في المؤسسات التعليمية المهنية بشكل أكبر.

وبالإضافة إلى مواجهتهم تمييزاً كبيراً في الإستفادة من التعليم المهني والتقني فإنّ الأشخاص المعوقون مستبعدون معظم الأحيان عن الإستفادة من التدخلات الملائمة لنموهم الفكري والجسدي والمهاري، ما يؤثر بدوره على نموهم الإجتماعي والعاطفي والإقتصادي. أما بخصوص الأفكار المسبقة

ولا يقتصر هذا الأمر على قطاع من القطاعات من دون سواه. فالمسألة تشمل قطاعي التعليم المهني والتقني العام والخاص. حيث تغيب السياسات التطبيقية المطلوبة والتنسيق الملائم وزارياً. مع الإشارة إلى أنّ ملف التعليم المهني والتقني للأشخاص المعوقين من مسؤولية وزارة التعليم المهني والتقني بالإضافة إلى وزارة الخدمات الإجتماعية.



التعليمية الرسمية والخاصة.

الإتفاقية الدولية لحقوق الإنسان

تثير الإتفاقية اللبنانية لحقوق الإنسان التي وقع لبنان عليها العديد من النقاط الحقوقية البارزة أهمها:

المادة الأولى: يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق.

المادة الثانية: لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين...

المادة السادسة والعشرون: لكل شخص الحق في التعليم ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى الأساسية على الأقل بالجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً، وينبغي أن يعم التعليم الفني والمهني على قدم المساواة التامة للجميع.

ويجب أن تهدف التربية إلى إثناء شخصية الإنسان إثناء كاملاً، وإلى تعزيز إحترام الحقوق والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة.

التحديات

يعتبر الدمج التربوي مساراً يهدف إلى تمكين الأشخاص المعوقين من التعلم مع مراعاة تنوع حاجاتهم ومراعاة الفروقات الفردية في ما بينهم وبين أقرانهم وذلك من خلال المشاركة الفعالة والمتصاعدة في الحياة الثقافية والمجتمعية انطلاقاً من التسليم مبدأ قابلية الطفل للتعلم والإرتقاء بقدراته الذاتية إلى أعلى مستوى من الكفاية العقلية والجسدية والاجتماعية والنفسية، وبأن الفروق الفردية الحاصلة بين الأطفال وأقرانهم هي فروق بالدرجة والكفاية الفردية لا بالتنوع، ولذلك يستوجب تعديل وتكييف

وقبل الخوض في التحديات الماثلة أمامنا على مستوى الدمج داخل المؤسسات التعليمية المهنية والتقنية لا بد من مرور تذكيري سريع على حق الشخص المعوق في تلقي التعليم، وهو ما نصت عليه الوثائق التالية:

الدستور اللبناني

لا يفرد الدستور اللبناني الصادر عام ١٩٢٦ والمعدل بوثيقة الوفاق الوطني عام ١٩٨٩، مواداً خاصة لحقوق الشخص المعوق، إنما يمكن الإستدلال من المساحة الحقوقية فيه على حقوق الأشخاص المعوقين مع سواهم من الفئات في المجتمع اللبناني:

المادة السابعة: كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم.

المادة العاشرة: التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ما يناهض الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب.

المادة الثانية عشرة: لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة لا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الإستحقاق والمجداة حسب الشروط التي ينص عليها القانون.

القانون ٢٢٠\٢٠٠٠

يرسخ القانون ٢٢٠ الصادر عام ٢٠٠٠ حق الشخص المعوق في كافة ميادين الحياة. أما بخصوص التعليم فيؤكد على:

المادة ٥٩: لكل شخص معوق الحق بالتعليم، ما يعني ضمان الفرص المتكافئة للأشخاص المعوقين في التربية والتعليم ضمن جميع المؤسسات

عن الشخص المعوق وقدراته فإنها تنعكس بدورها على النظام التربوي في المهنيات والمعاهد التقنية حيث لا تتلاءم المناهج الجامدة المتوفرة فيها مع حاجات الشخص المعوق، ورغبته في تطوير قدراته ومهاراته، فنجد أن تمكن شخص معوق من تجاوز كل الصعوبات في إنجاز اختصاص ما أو دورة ما، يكاد لا يجد الفوائد المطلوبة والمربوبة في سوق العمل على وجه التحديد في ظل مثل هذه المناهج والبرامج غير الملائمة.

وبطبيعة الحال فإن مثل هذه الصعوبات والنتائج غير الفعالة تعمل على الحد من انخراط الأشخاص المعوقين في المجالات التعليمية المهنية، ما ينعكس بدوره مجدداً على تعطيل فئة واسعة من اللبنانيين من المشاركة الإقتصادية والاجتماعية الفاعلة. خاصة إذا ما قرأنا دراسة عائدة لوزارة الشؤون الإجتماعية تفيد بأن ١٧ في المئة فقط من الأشخاص المعوقين في لبنان يعملون حالياً. وإذا ما خضنا أكثر في عمل هؤلاء الأشخاص لوجدنا أنهم يعملون غالباً الأحيان في مهن وحرف وخدمات عائلية صفرى لا تحتاج إلى تأهيل مهني ومهاري مطلوب من أجل تقديم أفضل ما في قدراتهم في سبيل الدورة الإقتصادية السليمة، وهو ما ينتج غالباً عن الدمج التربوي والتأهيل المناسب للمؤسسات التعليمية المهنية والكوادر التعليمية والمناهج التقنية.

وكالعادة في أي مجال فإن النساء المعوقات هن أكثر الفئات تهميشاً في مجال التعليم المهني والتقني، وبالتالي في مجال فرص العمل حيث تكشف إحصاءات الوكالة الكندية للتنمية أن نسبة بطالة النساء المعوقات في الدول النامية، وبنان منها، تكاد تصل إلى ١٠٠ في المئة. بالإضافة إلى ممارسة شتى أنواع التمييز والعزل والإعتداء بحقهن.

كما أن الباحث لا يمكن أن يغفل عن فئة واسعة من الأشخاص المعوقين الذين يعيشون في لبنان، وهم الفلسطينيون من الأشخاص المعوقين الذين يصل عددهم إلى ٤٢٠٠ شخصاً يمارس العزل والتمييز بحقهم ولا يتمتعون بأي من الحقوق التعليمية في ظل حصر استفادتهم بمنظمة الأوتروا دون أن يتمكنوا من الإلتحاق بالمؤسسات التعليمية اللبنانية. ومن المعروف أن المؤسسات التعليمية العائدة للأوتروا لا تراعي التأهيل المطلوب لدمج الشخص الفلسطيني المعوق.



المناهج والاستراتيجيات استناداً الى رؤية مشتركة حول ضرورة تطبيق جق جميع الأطفال في التعلم، وهذا ما أكد عليه القانون اللبناني ٢٠٠٠\٢٢٠، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبالتالي فإنّ الدمج التربوي هو دمج للأطفال المعوقين مع تقديم خدمات التربية المختصة والخدمات المساندة، في بيئة بعيدة عن العزل والتهميش، وهي بيئة الفصل الدراسي العادي في المدرسة العادية.

ولا يختلف هذا الأمر بأي شكل من الأشكال بانتقالنا إلى مؤسسات التعليم المهني والتقني، فالدمج هو دمج في كافة المؤسسات التربوية والتعليمية ولو على صعيد دورات تأهيلية محدودة الزمن فحسب، لا اختصاص كامل يمتد لسنوات عديدة.

وبالحوض أكثر في الصعوبات التي تواجه الشخص المعوق وتقف حائلاً بينه وبين الحصول على فرص التعليم والتدريب المهني والتقني الملائم تبرز عدة مستويات معظمها تتعلق بالتجهيزات الهندسية والمناهج الدراسية والتدريبية وقدرات الكوادر التعليمية والإدارية على التعامل مع الشخص المعوق، كما يتعلق بعضها بالشخص المعوق نفسه وإقدامه على التعليم المهني والتقني كخطوة أولى في اتجاهه إلى نيل دوره المطلوب اقتصادياً واجتماعياً.

وتعتبر مثل هذه الصعوبات تحديات من الواجب اتخاذ الخطوات اللازمة والمطلوبة لتأمين الدمج التربوي المطلوب في مؤسسات التعليم المهني والتقني في السنوات المقبلة، تمهيداً للدمج المطلوب على المستويين الإقتصادي والاجتماعي للأشخاص المعوقين.

ويمكن تفصيل التحديات الماثلة أمامنا في نقاط أربع هي:

أولاً: المباني

تعاني النسبة الأكبر المرافق العامة والخاصة في لبنان من غياب التكيف الملائم لاستقبال الأشخاص المعوقين، ولا يقتصر الأمر على الأشخاص المعوقين حركياً بل يتعداه إلى إعاقات أخرى كالأشخاص المكفوفين والمعوقين سمعياً وسواهم. وبالتالي فإنّ الانتقال إلى المؤسسات التعليمية والمهنية منها على سبيل التحديد فإنّ لثل هذا الغياب تأثير كبير للغاية على الشخص المعوق ينعكس بشكل مباشر على إمكانية خوضه هذا

التحقيق حيث لا يتطلب إلا إعادة توزيع تراعي دخول الشخص المعوق واتخاذ المكان الملائم، عدا عن تمكنه من القيام إلى اللوح حينما يطلب منه، وهنا ينبغي إزالة الحافة الخاصة بطاولة الأساتذة أو حصرها بطاولتهم فحسب دون أن تمتد تحت اللوح.

الملحقات الإضافية كالمختبرات التي لا بدّ أن تضمّ أجهزة الكمبيوتر وغيرها من الأجهزة المجهزة للأشخاص المعوقين حركياً وسمعياً وبصرياً، كما أنّ الملحقات الإضافية قد تشمل الكافيتيريا وسواها من المرافق الصحية والرياضية إن وجدت، والتي لا بدّ أن تراعي معايير التنوع من خلال التجهيز الملائم الذي يسمح للطلاب المعوقين بالترفيه عن أنفسهم والقيام بالعديد من الأنشطة.

الحمامات لا بدّ أن يكون من السهل على الشخص المعوق الوصول إليها، عدا عن اتساع أبوابها، واتساع مساحتها بشكل يسمح بإدخال الكرسي مع مراعاة القياسات الملائمة بالنسبة لوضعية كرسي الحمام والمغسلة.

الوسائل الخاصة بالإعاقات السمعية والبصرية ومن بينها وسائل الإرشاد المطلوبة، والسماح في حالات معينة بإدخال الشخص المعوق لمرافق معه حيث يحتاج إلى رفقته.

ثانياً: الكادر التعليمي والإداري والعامل

يسود المؤسسات التعليمية في لبنان ومنها قطاع التعليم المهني والتقني الإعتماد على كوادر تعليمية وإدارية ووظيفية لا خبرة لها في التعامل مع الأشخاص المعوقين وحاجاتهم، ولا معرفة لها بأهمية التنوع وضرورة الدمج التربوي، ما يسبب ضرراً كبيراً على مستوى قيام الشخص المعوق بإبراز طاقاته كاملة.

المجال وتأمين فرصة جيدة لمستقبله، كما يؤدي بطبيعة الحال إلى منع فئة واسعة من الشعب اللبناني من المشاركة الفعالة في المجتمع بكافة مناحيه.

وحيث أنّ أكثر المؤسسات التعليمية المهنية والتقنية في لبنان تتخذ من مبان سكنية أو مجرّد شقق سكنية مقرات لها، وبما أنّ أغلب تلك المباني السكنية غير مجهزة هندسياً فإنّ تجهيز تلك المؤسسات غائب بشكل شبه كلي. وبتفصيل أكبر فإنّ البنى المجهز يجب أن يلحظ عدة معايير هي:

الدخل الخاص بالمؤسسة التعليمية يجب أن يراعي قدرة الأشخاص المعوقين على الوصول، بل وتسهيل وصولهم حيث لا يمكن أن يكون بعيداً عن مكان وقوف وسيلة نقلهم.

المنحنيات وهي ضرورية جداً في المؤسسات التي جُد فيها أدراجاً، كما أنّ لتلك المنحنيات معايير تتعلق بالإنحناء والعرض حيث لا بد من مراعاة القياسات المناسبة بحذافيرها منعاً لأيّ خطر قد يتعرض له الشخص المعوق، وتسهيلاً لصعوده ونزوله عبرها.

المصعد يجب أن يكون حاضراً بشكل دائم في ظل انقطاع التيار الكهربائي وبهذا لا بدّ من تجهيزه بمولد كهربائي يؤمّن للطلاب المعوقين صعودهم ونزولهم بيسر وسهولة، عدا عن اتساع بابه للسماح بدخول الكرسي.

الممرات الداخلية مهمة جداً لتنقل الأشخاص المعوقين حيث من المفترض أن تكون عريضة تتسع للأشخاص المعوقين الذين يستخدمون الكراسي المدوّلة.

الأبواب كحال باب المصعد لا بدّ أن تكون متسعة تسهل دخول الكرسي. توزيع الكراسي والطاولات داخل الفصل الدراسي وهو من الأمور السهلة



من الكادر التعليمي في التعامل مع الشخص المعوق، لا بد أن يراعي المنهاج التنوع داخل الفصل وفي المختبرات وفي الواجبات المنزلية بشكل يسمح بالمساواة الكاملة بين الطلاب على اختلافهم واختلاف قدراتهم ويؤدي بدوره إلى الحد من العزل الممارس بحق الأشخاص المعوقين. ومن هنا يمكن تصنيف المؤسسات المهنية التربوية الدامجة على أنها المعاهد الفنية التي توفر الخدمات التربوية للطلاب جميعاً بحيث تساوي بينهم في الفصل، وداخل المؤسسة، وفي المجتمع ككل. والخطوة الأبرز في هذا المجال تكمن في تكيف المنهاج التعليمي عبر عدة نقاط تشمل إدخال "تكييفات" و"تطويعات" و"تعديلات" إليه، تؤسس لعملية التدريس الدامجة، وتتوجه هذه النقاط على سهولة بعضها وإمكانية تطبيقها السلسلة إلى محتوى المواد، وأساليب الشرح و أدواته والعرض، عدا عن التجهيز الهندسي للبيئة المكانية الذي ذكرناه سابقاً.

ويستخدم مصطلحا التكيفات والتطويعات في الأدب للتعبير عن المعنى نفسه. وفي السياق ذاته: تتكلم القوانين الفدرالية الأميركية عن "الخدمات والمساعدات الإضافية". ومن هنا تتجلى أهمية تعريف التكيفات والتطويعات والتعديلات لتوضيح المفاهيم الثلاثة بانعكاسها على واقع مؤسساتنا التعليمية المهنية والتقنية في لبنان: التكيفات: هي تغييرات تطال البيئة والمنهاج وممارسات التدريس و/أو التقييم، كي تجعل من الطالب متعلماً ناجحاً. كما أنها تركز على مكامن قوة الطالب واحتياجاته. ويتمثل الهدف من التكيفات بتوفير الفرصة للطلاب للمشاركة بالحد الأقصى من قدراته

والعمال الآخرين، الذين لا خبرة لهم أبداً بالتعامل مع الشخص المعوق إن داخل المدرسة ومرفقاتها الرياضية والترفيهية أو في الكافيتيريا والملاعب وباصات النقل التي تثبت بدورها عدم تكييفها وخبرة سائقها الغائبة بخصوص التعامل مع الأشخاص المعوقين. كما يفترض اختيار أصحاب الكفاءة المطلوبة من أخصائيين نفسيين، وأخصائيين نطق، ومعلمي تربية بدنية خاصة، وأساتذة فنون.

شهدت العقود الماضية تعاملًا باستخفاف داخل المؤسسات التعليمية ومنها المهنية والتقنية مع النوع في اتجاهه إلى تطبيق الدمج الكامل، وهو ما يمكن اعتباره نتيجة سياسة عزل وطنية كاملة بدأت بالإنحسار تدريجياً مع ازدياد تقبل الوزارات المعنية والمؤسسات التعليمية لضرورة الدمج. لكن وفي الظروف الراهنة تتسع الفجوة أكثر بين النظرية والتطبيق في ما خص التعامل مع الشخص المعوق داخل المعاهد التقنية حيث يمكن للكوادر التعليمية والإدارية والوظيفية فيها أن يقرؤا بحقوق الأشخاص المعوقين بتلقي التعليم والتدريب المهني والتقني الملائم، لكنهم في الوقت نفسه يجهلون كيفية التعاطي مع الشخص المعوق وتنعدم خبرتهم تماماً في الكثير من الحالات حيث يساهمون ولو من دون قصد بعزل الأشخاص المعوقين من دون إعطائهم فرصة إبراز قدراتهم، ولا إعطاء المؤسسة والوطن ككل فرصة معرفة الفوائد الناجمة عن التنوع داخل المؤسسات التعليمية، كخطوة في اتجاه النوع في سوق العمل اللبناني.

ثالثاً: المنهاج

كخطوة متلازمة مع الخبرة المطلوبة

وهو ما يؤدي بدوره إلى تأخره عن سواء من الطلاب عِلماً وتأثيره بشكل كبير نفسياً واجتماعياً، وكذلك جسدياً، عدا عن أنّ ربط هذا التأخر بالخطط المستقبلية الخاصة بالشخص المعوق يتسبب بضرر بالغ على مستوى فرصه الاقتصادية المرتبطة بدورها بالإقتصاد الوطني ككل وقيام فئة واسعة من اللبنانيين بنيل دورها المطلوب على هذا الصعيد.

ولا شك بأن هذا التحدي كبير للغاية حيث يستوجب إعداد الكوادر الخبرة بالتعامل مع الشخص المعوق واعتماد الدمج التربوي اهتمام الوزارات والجمعيات الأهلية وكذلك مؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى المبادرات التي يمكن لمؤسسات التعليم المهني والتقني القيام بها إن عبر وضع شرط الخبرة في التعامل مع الأشخاص المعوقين ضمن معاييرها الوظيفية أو عبر دورات يمكن أن تجريها لكوادرها العاملة في كيفية التعامل مع الشخص المعوق وذلك بالتعاون مع الجمعيات والوزارات ذات الصلة.

يؤدي هذا الأمر معظم الأحيان إلى تمييز فئة الأشخاص المعوقين عن غيرهم من الطلاب داخل المؤسسات التعليمية المهنية والتقنية، على طريقتين تؤديان إلى العزل. والطريقة الأولى تتم عبر التهميش الكامل للشخص المعوق وعدم لحظ نشاطه وعدم إتاحة الفرص الملائمة لظهور قدراته كسواء من الطلاب وذلك مع استبعاده عن ممارسة النشاطات والاستفادة من المختبرات والأجهزة المتوفرة بالطريقة التي تسمح له أن يجاري غيره من الطلاب. أما الطريقة الثانية فتعكس الأولى تماماً حيث تسعى إلى إعطاء امتيازات معينة لبعض الأشخاص المعوقين بذريعة قدراتهم المختلفة مساييرين بذلك النموذجين الخيري والطبي المرفوضين تماماً في سياسة الدمج على كافة الصعد ومنها التربوي.

كما يمكن ملاحظة فئة أخرى من الأشخاص المعوقين لا يكادون يأخذون أي فرصة ملائمة في المؤسسات التعليمية المهنية والتقنية إلا في ما ندر، وهي فئة الأشخاص المعوقين ذهنياً، أو الذين يعانون صعوبات في التعلم، وهو ما يستوجب تبسيط المعلومات لهم وتقديمها بالشكل الذي يسمح لهم باستيعابها استيعاباً يسمح لهم بتطوير قدراتهم. ولا يتوقف الأمر على مستوى الطاقم التعليمي والإداري فحسب، بل ينسحب على مستوى الموظفين



مع زملائه الطلاب في مسار التعلّم و التخصص.

التطبيقات: هي توفير الطرق البديلة للطلاب لاكتساب المعلومات ومشاركتها مع زملائه وأساتذته بالشكل الذي يضمن إمكانية تحقيقه لذلك بشكل متواز لزملائه من الطلاب. وتشمل التطبيقات تغييرات في المواد التعليمية المستخدمة، أو في مواد الاختبار، أو حتى في بيئة التدريس. والغاية من التطبيقات تكمن في تشكيل الظروف التي تحفز على أن يعكس أداء الطالب معارفه وفهمه وتطبيقه للمادة بدلاً من أن يعكس الأثر الذي تسببت به صعوبة ما. التعديلات: هي تغييرات أكثر كثافة

تطال مستوى صعوبة المواد التي من المفترض تعلمها وإتقانها و/أو نوعيتها. وقد تبدل التعديلات طريقة عرض تلك المواد وطبيعة الاختبار وإجراءات الخوض

له. ولا شك بأن تزويد الطلاب من الأشخاص المعوقين في المؤسسات التعليمية المهنية والتقنية بالتكيفات اللازمة يتخطى مرحلة وضع لائحة التطبيقات المقترحة التي تطال مواضيع عدة، ففي الواقع هذا الأمر يتطلب:

التخطيط المسبق: وذلك عبر إعادة تقييم السياسات القديمة ومراجعتها في سبيل تحولها إلى سياسات دامجّة. أخذ الموارد في عين الاعتبار خلال تخطيط المنهاج الدراسي على كافة الصعد.

تعاون فريق من المختصين في مجال تطوير البرامج التربوية عبر الوزارات والجمعيات والمؤسسات المعنية.

تقييم قدرات الطالب بما يسمح بالتعامل معه على أساس الإنصاف والتمائل مع غيره من الطلاب داخل الفصل والمؤسسة التعليمية ككل.

كما يمكن في هذا المجال الاستفادة من نظام التعليم عن بعد (E-learning).

وفي هذا الإطار تأتي أهمية معرفة الكادر التعليمي في المؤسسات التعليمية المهنية والتقنية بتصميم المادة قبل تحديد نوع الدعم الذي سيحتاجه الطالب. وبالتالي ينبغي عليهم في هذا المسار:

التحلي بالمهارات والوسائل والأدوات الملائمة لتكييف إدارة الفصل.

معرفة الطلاب بشكل جيد وإدراك طرائق تعلمهم.

تحديد نوعية التعليم التي سيقدمونها: الموضوع وما يريدون أن

يحققه الطالب من خلال تلقيه للدروس والتدريبات المطروحة.

تحديد كيفية تعليم هذه المواد: الوسائل.

تبقى التكيفات الأكثر فعالية على صعيد المنهاج التعليمي تلك التي توازي بتميزها ضرورتها والتي تفعّل المشاركة الإجتماعية للطالب، وتفتح أمامه آفاق تحقيق كفاءاته الأكاديمية والوظيفية في إطار مجموعة متنوعة من الخيارات المهنية والعملية. ومن هنا تؤثر عدة عناصر في التكيف بعضها تفرضه متطلبات المادة وبعضها الآخر يراعي الأهداف التربوية، والحدود الزمنية والكلفة المالية، لكن لا يمكن إغفال عنصر أساسي ومؤثر في عملية التكيف ككل وفي تكيف المناهج الدراسية بشكل خاص وهو رأي الطالب من الأشخاص المعوقين وهو الأكثر قدرة على تحديد التكيفات المفيدة وغير المفيدة. كما أنّ التحديات الخاصة به في التنوع لا تقل أهمية عن التحديات الأخرى وهو ما سنطالع عليه في الفقرة المقبلة.

رابعاً: الشخص المعوق

على الرغم من ظهور بعض الإجهادات السلبية لدى الشخص المعوق نفسه في إقدامه على التعليم المهني والتقني والتي ترتبط غالباً بالتمييز والأحكام المسبقة لدى أفراد المجتمع حول دمج الأشخاص المعوقين في التعليم والعمل. وكان لمجلة "واو" الصادرة عن اتحاد المقعدين اللبنانيين في كثير من أعدادها تحقيقات ومقابلات عن أشخاص معوقين خاضوا مجالات عملية ومهنية ونجحوا فيها بامتياز، لكنّ كثيرين من بينهم شددوا على أنهم تعرضوا خلال مسيرتهم للعديد من أشكال

التمييز إن في المؤسسات الرعائية أو في مراكز التدريب والعمل حيث انكفاً كثير من الأشخاص المعوقين عن الإلتحاق بدورات مفيدة واختصاصات مؤهلة للعمل بسبب ذلك النوع من التمييز الذي لا يقتصر على البيئة غير المكيفة بل يمتد إلى نظرة السخرية والإنتقاص والإستخفاف التي يقابل بها الشخص المعوق في العديد من المراكز التدريبية والمعاهد الفنية ومراكز العمل.

مثل هذا الأمر لا يجب أن يقتصر العمل عليه من جانب أصحاب الرؤية السلبية تجاه الشخص المعوق، بل يجب أن يقترن أيضاً بالعمل على الشخص المعوق نفسه عبر بث روح العزيمة والثقة فيه على أن التحاقه باختصاص معين فيه تأمين بشكل من الأشكال لمستقبل مهني أفضل ومستقبل إجتماعي ونفسي على درجة كبيرة من الأهمية. وهنا يأتي دور التنسيق بين الوزارات والجمعيات ذات الصلة مع عائلة الشخص المعوق لتأهيلها وتدريبها على تقبل اختلاف أحد أفرادها، حيث يغيب الدعم العائلي عن الشخص المعوق في ظل غياب التعاون والتكامل بين كافة جهات المجتمع.

مثل هذا الدعم العائلي المترافق مع تكافل المجتمع وتضامنه تجاهه لا بدّ سيؤمّن له ما يلزم من الإستقرار النفسي وتقدير الذات، ما يساعد بدوره على الإنخراط في التعليم المهني والتقني وفي المجتمع ككل بثقة لا ينتقص منها إهانة من هنا أو سخرية من هناك، مع التشديد مجدداً على المواثيق الوطنية والإنفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان لا سيما المادة السابعة من الدستور اللبناني التي تقول إنّ: كل اللبنانيين سواء



المعوقين في مساندة ومساعدة أطفالهم على تجاوز العقبات التي تواجههم في المؤسسات.

- تعزيز مناهل جديدة من الأفكار، وأساليب الابتكار والحلول.

- الدعاية الإيجابية للمؤسسات المتبنية لسياسة الدمج وتحسين الصورة الخارجية لها.

- تحسين الأداء والمستوى العلمي لكافة الأشخاص.

- تقوية مهارات الفريق التعليمي في "التعليم للجميع".

- تطوير قدرات كل الافراد عبر التعليم الدامج للجميع.

- تعزيز تكافؤ الفرص وتنمية المجتمع.

- التأثير بشكل إيجابي على معنويات الطاقم التعليمي بين بعضهم البعض وكذلك على علاقتهم مع الطلاب وعلاقة الطلاب بين بعضهم البعض.

- التخفيف من مشكلة الأمية والفقر والبطالة.

تلك الفوائد لا يمكن أن تبقى مجرد تعبيرات كلامية ونقاط نظرية وبالتالي فإن تطبيق الدمج التربوي وتأمين التنوع داخل المؤسسات التعليمية المهنية والتقنية لا يؤمن للشخص المعوق بيئة مكيّفة مع قدراته فحسب وهو أمر مهم جدا على صعيد تطوره على الصعيدين النفسي والاجتماعي، بل يؤمن له كذلك شهادة تقنية وخبرة عملية تساعد لنيل الفرص الوظيفية المطلوبة ما ينعكس على الدورة الاقتصادية للمجتمع اللبناني ككل، حيث يتمكن الشخص المعوق من الإعتداد على نفسه لتحصيل رزقه بعيدا عن سياسة الرعاية عائلية كانت أم مؤسساتية قائمة على الدعم الوزاري.

وهنا لا شك بأن قيام وزارة الشؤون الإجتماعية بالتعاون مع وزارة التعليم

تقتصر الفوائد عليه وحده بل تمتد إلى غيره من الأشخاص وإلى المجتمع ككل، وهو ما يمكن أن نلاحظه في فوائد الدمج التربوي.

فللدمج التربوي داخل مؤسسات التعليم المهني والتقني مجموعة من الأهداف التي تتركز حول آخاهين مترابطين هما الشخص المعوق والمجتمع ككل، ومن هذه الأهداف:

- تطبيق حق جميع الأشخاص بالتعلم ضمن بيئة تحترم الاختلاف وتراعي الفروقات الفردية في ما بينهم.

- إتاحة الفرصة للجميع بالتعليم المتكافئ والمتساوي ضمن المؤسسات المهنية والتقنية.

- إتاحة الفرصة للمجتمع الدراسي بالتعرف على كل فئات المجتمع وخصوصا الفئات المهمشة وتقدير امكانياتهم واحترام قدراتهم ما يساعد في التخلص من الأفكار الخاطئة وإلغاء الأحكام المسبقة.

- تدريب الجهاز التعليمي والإداري والوظيفي والطلاب داخل مؤسسات التعليم المهني والتقني على احترام التنوع.

- تخليص المتعلمين المعوقين من جميع أنواع الحواجز سواء المادية أو المعنوية التي تحد من مشاركتهم الفاعلة من جميع نواحي الحياة.

أما منافع الدمج التربوي على مختلف المستويات فتتلخص كالآتي:

- الإستفادة من الطاقات غير المستثمرة.

- تخفيض الكلفة الاقتصادية المترتبة على خدمات التربية الخاصة في المؤسسات والمراكز المتخصصة.

- الحد من نسبة البطالة في المجتمع ككل.

- إعداد ودعم أهالي الأشخاص

لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم. وبملاحظة ذلك لا بدّ من اجتهد قانوني يلحظ أنّ إخلال أحد الأشخاص بهذه المادة عبر توجيه الإهانات وتصنيف السخرية والإنتقاص إلى الشخص المعوق يستوجب مساءلته قانونيا على أنّ الشخص المعوق هو من اللبنانيين الذين "يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم" بحسب الدستور.

كما أنّ هنالك العديد من الإساءات التي تسببها عائلة الشخص المعوق له حين يغيب الوعي الكامل بكيفية التعامل معه، فنتمتع العائلات غالب الأحيان أساليب خاطئة في التعامل مع الشخص المعوق يأتي في مقدمها عدم تقبلهم له، والإساءة إليه، واعتماد الحماية المبالغ بها، والإهمال، والسيطرة، وعدم التشجيع على الإنتاج، بالإضافة إلى عزله.

وهناك دور كبير أيضاً للعائلة في توجيه الشخص المعوق إلى التعليم من أجل خلق فرصة العمل الملائمة مستقبلا، خاصة في ظل فرص التعليم المتدنية التي يعاني منها الشخص المعوق أساسا. لكنّ العائلات تخطو غالبا خطوات في الاتجاه المعاكس تماما حين تهمل تعليم أبنائها المعوقين بالكامل أو توجههم إلى المؤسسات العازلة التي تشكل حاجزا يحول بينه وبين الدمج في المجتمع ككل خاصة أنّ تلك المؤسسات تتلقى مساعدات حكومية سنوية كبيرة تزيد الفجوة الاجتماعية وترسخ ثقافة العزل، وكذلك تمنع الأهل عن ممارسة حقهم في اختيار نوعية التعليم التي يفضلونها لأبنائهم أكاديميا ومهنيا.

الفرص

منافع التعليم المهني وانعكاسه

على الأشخاص المعوقين

غالبا ما يسود الإعتقاد أنّ تمكن الأشخاص المعوقين من الإستفادة من التعليم المهني والتقني وخاصة عبر الدمج التربوي، يشكل فرصة لهم وحدهم لكنهم من نيل دور اقتصادي ما لاحقا عبر الوظائف التي يتيحها لهم اختصاصهم. ومع التشديد على هذا الأمر واعتباره أولوية للعمل تجاه الشخص المعوق وتمكينه من نيل ذلك الدور الاقتصادي، فإنّ المسألة لا ترتبط فحسب بالشخص المعوق وحده، حيث لا



المهني والتقني بتعميم سياسة الدمج وتأمين التنوع داخل مؤسسات التعليم المهني والتقني، سيوفر على خزينة الدولة جزءاً كبيراً من الموازنة المخصصة لدعم المؤسسات الرعائية العازلة على المدى الطويل، فتوجيه الأشخاص المعوقين نحو الاستفادة من الاختصاصات المهنية وإلغاء سيطرة المؤسسات العازلة عليهم سيمكنهم من نيل دورهم الإقتصادي المطلوب، حيث يتمكن الشخص المعوق من الإعتماد على نفسه اقتصادياً مع التشديد على ضرورة تطبيق القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ بخصوص التوظيف، وتأمين الفرص الوظيفية الجيدة للأشخاص المعوقين.

والجهد الذي يمكن أن يقوم به الأشخاص المعوقون والعائلات والجمعيات ومؤسسات التعليم المهني والتقني بالتعاون مع الوزارات المختصة، باتجاه الدمج التربوي يجد أمامه فرصاً كبيرة مفتوحة أمامه ولا بدّ من استغلالها بالشكل الملائم. وتشكل مثل هذه الفرص خارطة طريق يمكن تبني نقاطها في كافة التحديات الماثلة أمام دمج الأشخاص المعوقين في مؤسسات التعليم المهني والتقني ومن بعدها في ميدان العمل.

ويمكن تفصيل هذه الفرص التي تتبنى الدمج التربوي ككل وتكييفها مع الدمج التربوي في مؤسسات التعليم المهني والتقني مع حفظ الفوارق ودور الوزارات والإدارات المعنية:

- تتجه دول العالم باتجاه الدمج التربوي ضمن معايير تضمن وجوب مراعاة الفروق الفردية والإحتياجات الخاصة بجميع المتعلمين.

- صدور بعض القوانين الدولية والمراسيم والاتفاقيات الدولية التي تكرس حق الأشخاص المعوقين في التعلم، الحركات والجمعيات الإنسانية والإجتماعية التي تنادي بحق جميع الأطفال في التعلم في لبنان.

- "اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تسلم بحق الأشخاص المعوقين بالتعليم.

- إتفاقية حقوق الإنسان التي ترسخ حق الجميع بالتعليم دون التمييز بينهم. تزايد الأبحاث والدراسات والمؤتمرات واللقاءات وورش العمل حول الدمج التربوي.

- الإعلان عن التجارب الناجحة حول الدمج التربوي.

- توجه عدد من الجمعيات للعمل

على التربية الدامجة.

- القرار الصادر عن وزارة التربية بتخصيص ميزانية لتجهيز عدد من المدارس في العام ٢٠١١.

تحرك لجان الأهل للمطالبة بحقوق أطفالهم في التعلم رغم التحديات التي تواجههم، ولو أنّها تحركات خجولة.

وبوجود مثل هذه الفرص لا يتطلب الأمر أكثر من شراكة وتنسيق بين كل الجهات المعنية بما فيه تحقيق مصلحة مشتركة للجميع تبدأ من الشخص المعوق لكنها تصب نهاية الأمر في خدمة الوطن ككل. مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ مثل هذه السياسة لا بدّ أن تناط بأصحاب الخبرة والنزاهة والقدرة على إحداث الصدمة الإيجابية داخل مؤسسات التعليم المهني والتقني كما داخل الإدارات العامة ودخل عائلات الأشخاص المعوقين. ولا شك أن مثل هذا الأمر لا يمكن تحقيقه بغير تنسيق وشراكة كاملة مع الجمعيات المعنية بالأشخاص المعوقين والتي تتعاطى مع قضيتهم بشكل حقوقي بحث بראعي سياسة الدمج في كافة مناحي الحياة لا سيما الناحية التربوية بعيداً عن سياسات المؤسسات العازلة التي تحّد من مشاركة الشخص المعوق في إدارة أموره بنفسه وتحقيق اكتفائه الذاتي وتضعف من تقديره لذاته، فيشكل عبئاً متواصلاً على المجتمع من خلال بطالته واحتياجه الدائم للرعاية السلبية.

خلاصة

تتزايد عاماً بعد عام أهمية التعليم والتدريب المهني والتقني على مستوى العالم ككل في ارتباطه بسوق العمل مباشرة ودوره الكبير في الإقتصاد

العام للدول. وفي لبنان الذي يعاني من عشوائية كبيرة في التوجه المهني الذي يتغافل عن اختصاصات مهمة ويركز على اختصاصات أخرى بعينها معظم الأحيان. وضعت السياسات الحكومية المتلاحقة تطوير هذا النوع من التعليم في سلم الأولويات حيث رصدت الأموال اللازمة لذلك. لكنّ النتائج جاءت معاكسة تماماً حيث شهد هذا القطاع امتداداً أفقياً في اتساع شبكة معاهمه، وازدياد عدد الطلاب المنتسبين إليه، من دون أن يشهد نقلة نوعية في مناهجه وأساليبه وإدارته التي بقيت على حالها من دون أي تطوير في نصوصها وأنظمتها وشهاداتها.

مثل هذا الواقع يحدّد لنا خير الدمج كواجب على المؤسسات المهنية والتقنية السير فيه إنطلاقاً من تطوير المفاهيم والأساليب والأنظمة والشهادات بما يتلاءم مع روح العصر وما يتماشى مع الأنظمة التعليمية المهنية العالمية ذات المواصفات العالية، وما تحّده حاجة الإقتصاد اللبناني إلى الاختصاصات المطلوبة لسدّ الفراغات الوظيفية وتحريك مساره بوتيرة أعلى، ما يحتم مشاركة فئة واسعة من اللبنانيين تصل إلى ١٠ في المئة في تطوير وتسيير الإقتصاد عبر نيل حقها الكامل في العمل ضمن بيئة دامجة، وهي فئة الأشخاص المعوقين.

فالدمج الإجتماعي حق إنساني يؤمن لجميع الأفراد على اختلافهم بيئة اجتماعية خالية من العوائق المادية والمعنوية. وقد لحظت الموائيق والاتفاقيات الدولية هذا الحق لضمان حصول كل إنسان بغض النظر عن قدراته الجسدية وعرقه وجنسه وعمره، على



في أنظمة وبرامج المؤسسة التعليمية، والعمل على تحديثها بما يتناسب مع احتياجات الأشخاص المعوقين وإمكانيات المؤسسة.

خامساً على المستوى الإعلامي والنشاطات الثقافية والاجتماعية عن طريق:

تحديث قاعدة المعلومات التي تملكها مؤسسة التعليم المهني والتقني حول التنوع والإعاقة.

نشر مفهوم الدمج والتنوع ضمن: مكتبة المؤسسة، ومجلات المؤسسة، والبريد الإلكتروني، والوسائل الإعلامية المختلفة خلال اللقاءات والمؤتمرات وسوى ذلك.

تنظيم لقاءات توعية لمؤسسات أخرى.

المشاركة في حملات التوعية المختلفة.

تشجيع الطلاب على تناول موضوع الإعاقة والدمج والتنوع في أبحاثهم، وتشجيعهم على التطوع في هذا المجال. مشاركة الأشخاص المعوقين في كافة النشاطات الثقافية والاجتماعية والترفيهية.

لا ينطلق الأشخاص المعوقون في الدعوة إلى الدمج التربوي وتطبيق التنوع في المؤسسات المهنية والتقنية من فراغ، بل يستندون إلى حقوقهم التي كرستها المواثيق والقوانين الوطنية والإتفاقيات الإقليمية والدولية. تلك الحقوق التي تحدد هوية الشخص المعوق على أنه شخص مساو لغيره من أفراد المجتمع له حقوق وعليه واجبات. ومن حقوقه وواجباته تلقي التدريب المهني والتقني الدامج والبناء والملائم لقدراته، كما أداء دوره الإقتصادي والاجتماعي الكامل في مجتمعه من دون أيّ غبن لحقوقه من جهة ولا أيّ تقصير في واجباته من جهة ثانية.

فتح فرص عمل أو تدريب للأشخاص المعوقين على مهنتهم داخل مؤسسات التعليم والعمل.

العمل على تمكين الأشخاص المعوقين من الاستفادة من المنح التعليمية والتقديمات الاجتماعية والمشاركة في النشاطات غير التعليمية على قدم المساواة مع الآخرين.

ثالثاً ضمن البيئة المكانية ونظام التعليم عبر:

توفير التكيف المناسب للبرامج والمناهج التعليمية والمهنية النظرية والتطبيقية لتناسب مع الفروقات الفردية لدى جميع الأفراد.

تجهيز البيئة المكانية بطريقة تسمح للجميع بالوصول إلى المؤسسة التعليمية والتنقل باستقلالية واستعمال كافة الأقسام داخلها.

توفير التجهيزات التقنية الخاصة، واستخدام الأدوات والوسائل المساعدة وتعديل الأدوات والآلات اللازمة لتمكين الأشخاص المعوقين من الأداء بالشكل الملائم تعليمياً.

تحديد معايير الإمتحانات ومتطلباتها بشكل ملائم للجميع، وتأمين التسهيلات اللازمة.

رابعاً ضمن الهيكلية العامة وتنمية مهارات الفريق التعليمي والإداري من خلال:

إعداد وتدريب الفريق التعليمي عبر إجراء ورش عمل ودورات تدريبية حول قضايا الدمج والتنوع واحتياجات الأشخاص المعوقين في التعليم (النظري والتطبيقي).

تنظيم نشاطات توعية للطلاب داخل الهيئات والجامعات حول مفهوم الدمج والتنوع والإعاقة.

تكليف مرجعية محددة داخل المؤسسة تتولى تأمين دمج معايير الإعاقة

الخدمات الاجتماعية والصحية والتربوية والثقافية والسياسية، كما على فرص العمل اللائقة.

والدمج التربوي ومن خلاله الدمج في قطاع التعليم المهني والتقني جزء لا يتجزأ من سياسة الدمج الشاملة التي تسعى إلى منع عزل الشخص المعوق في عائلته ومدرسته وعمله ومجتمعه ككل.

ولا شك أنّ لقطاع التعليم المهني والتقني دور كبير جداً على مستوى تأهيل الأشخاص المعوقين لدخول سوق العمل على شرط أن تتحقق شروط الدمج في هذا القطاع ومؤسساته المختلفة. وينسحب تطبيق تلك المعايير الدامجة على عدة جوانب داخل المؤسسات التعليمية المهنية والتقنية ومنها تكيف الأبنية وتجهيزها بكافة ملحقاتها، وتكيف المناهج بما يتلاءم وحاجات المتعلمين المعوقين، وتوعية الكوادر التعليمية والإدارية والوظيفية بخصوص كيفية التعاطي مع الأشخاص المعوقين.

ومن واقع حال المؤسسات التعليمية المهنية والتقنية في لبنان على صعيد مبانها ومناهجها وكوادرها التعليمية والإدارية والوظيفية، تظهر الحاجة ماسة للغاية للمباشرة بتطبيق سياسات الدمج التربوي المهني عبر إدخال التنوع ضمن سياستها وأقسامها كما يلي:

أولاً ضمن النظام الداخلي من خلال:

تضمين رسالة المؤسسة التعليمية وأهدافها موضوع الإعاقة كهدف تربوي اجتماعي.

العمل على تعديل النظام التعليمي بما يساهم في تحويله إلى نظام دامج.

ثانياً ضمن تعليم الأفراد، وذلك عن طريق:

دعم تعليم وتأهيل الأشخاص المعوقين مهنيًا وتوجيههم للإختصاصات والدورات المناسبة بحسب حاجة سوق العمل.

الإعلان عن كون المؤسسة التعليمية موجهة للجميع من دون تمييز، وأنها مبنية على أساس التنوع.

عدم التمييز ووضع الموانع عند استقبال طلبات الإنتساب حيث تطبق معايير على الجميع بشكل متساو.

التواصل مع الجهات المعنية للإستشارة والتنسيق.

إستشارة الأشخاص المعوقين أنفسهم حول الإجراءات التي من شأنها تحسين وتطوير أدائهم التعليمي.

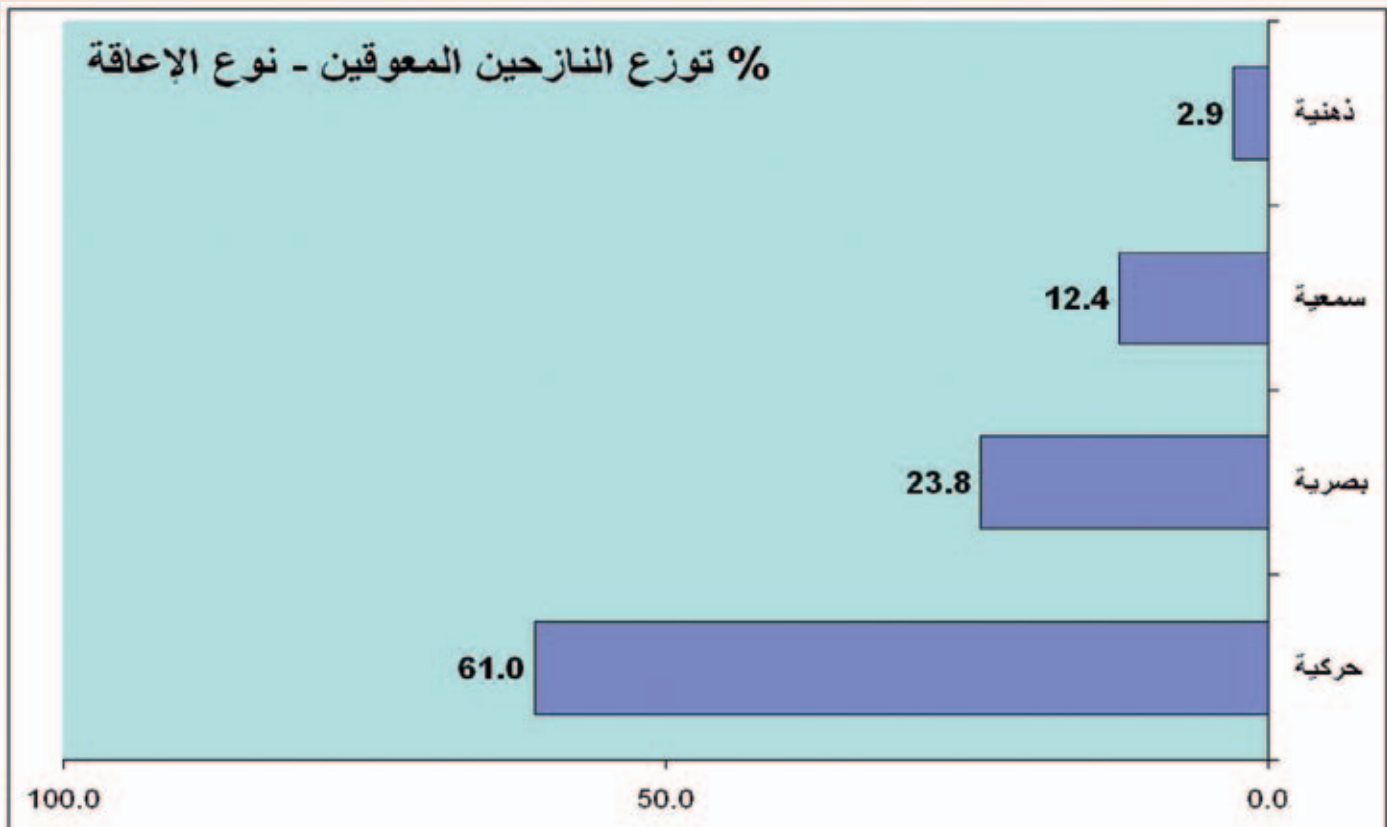
النازح المعوق جنوباً.. رهينة بيئة معدومة التجهيز

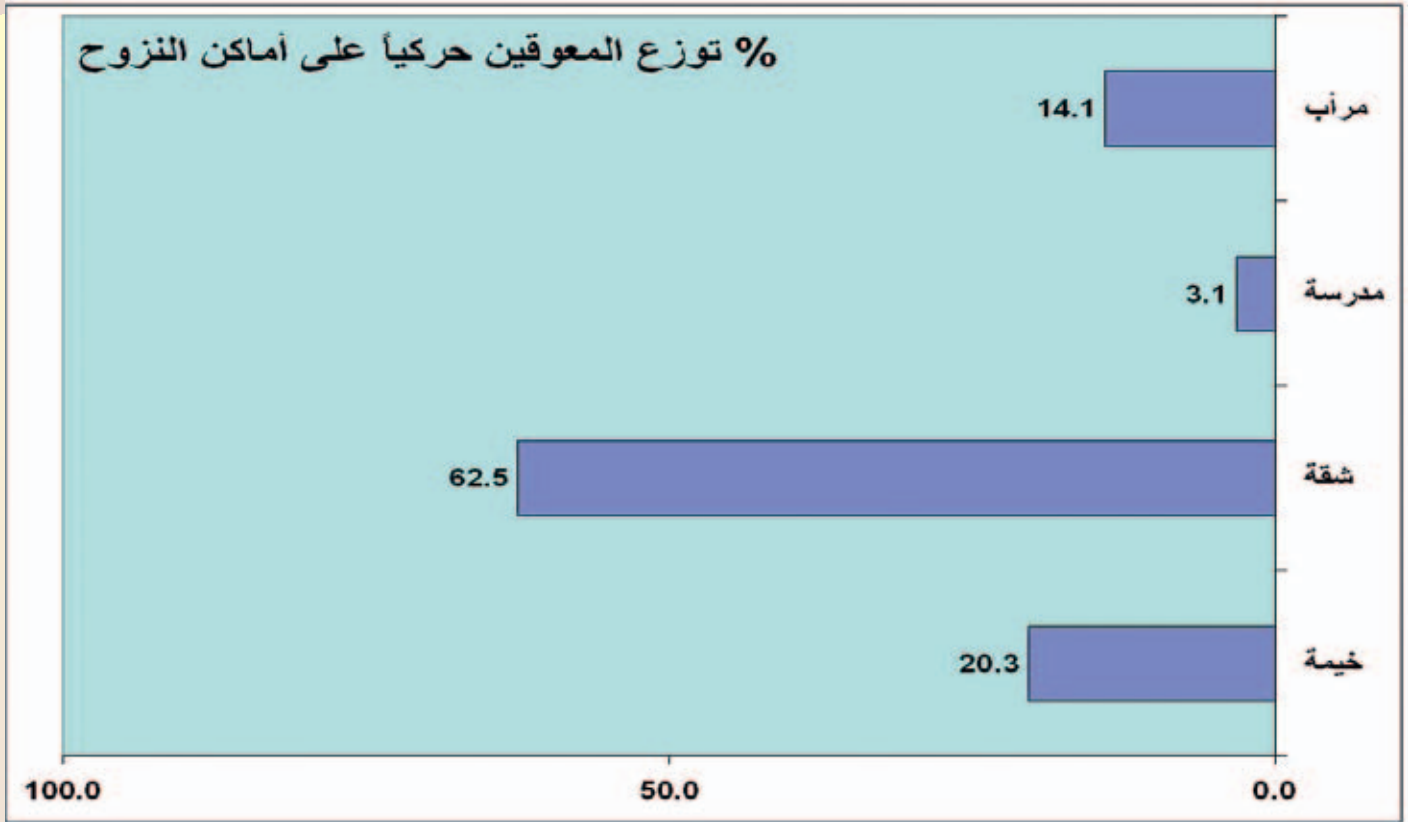
١٢ معوقاً (١٠ حركياً، وشخصان بصرياً، ولم يرصد أشخاص معوقون سمعياً أو ذهنياً).

وبما أن النسبة الأكبر احتلها المعوقون حركياً، فتكمن العضلة الأهم في انعدام البيئة المكانية المحترمة لحاجاتهم. فحتى أن المعايير الدنيا للتجهيز الهندسي، التي نص عليها القانون ٢٢٠/٢٠٠٠، في القسم الرابع منه (المنحدر - المدخل، الممر، المصعد، الأروقة، الغرف، المرحاض)، تكاد تكون معدومة في الجنوب. فقد أضاعت الحكومات المتعاقبة منذ عدوان تموز ٢٠٠٦، فرصة ذهبية في إعادة إعمار ما دمّرت الحرب وفق معايير هندسية دامجة. وقد وثق المسح الميداني الذي قام به "اتحاد المقعدين اللبنانيين" في شأن تطبيق المواصفات الهندسية الخاصة بالأشخاص المعوقين في عملية إعادة الإعمار في الجنوب، أنه "لم يتم العمل بالمعايير والمواصفات الهندسية والفنية الخاصة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الإضافية في جميع المباني والمرافق التي أعيد بناؤها أو ترميمها. أما المباني التي أُنجز فيها بعض المواصفات فهي لم تستوف شروط الحد الأدنى. وبالتالي لا يمكن اعتبار أن أيّاً من تلك المباني مجهّز لارتياحه واستخدامه من قبل الأشخاص المعوقين". وكان المسح قد شمل المباني المعاد بناؤها جزئياً أو كلياً، المباني الدينية، التربوية، الصحية، الاجتماعية، الثقافية، الرسمية، والعامة. وبذلك تكون إمكانية

يشير إحصاء أولي نفذه متطوّعو "منظمة شيلد" اللبنانية في أفضية الجنوب إلى تزايد ملحوظ في أعداد الأشخاص المعوقين بين النازحين السوريين. والنازحون المعوقون، يتشاركون مع النازحين غير المعوقين عدداً من الاحتياجات، إلا أن لديهم احتياجات إضافية لم تلحظ بشكل علمي متخصص حتى اليوم، في الإغاثة بشكل عام، خصوصاً على صعيد الإيواء. فبعد معاناة كبيرة يتعرّض لها النازح المعوق أثناء الإخلاء، يعاني الأمرين في مكان إيواءه، ويصبح رهينة مكان لا يحترم حاجاته. وقد رصد المتطوّعون ١٠٥ حالات، لأشخاص من ذوي الإعاقات الحركية، والسمعية، والبصرية، والذهنية، موزعين على أفضية صور والنبطية وبنيت جبيل ومرجعيون.

وتختل الإعاقة الحركية النسبة الأكبر بين المشمولين بالمسح بـ ٦١ في المئة، والبصرية ٢٩ في المئة، والسمعية ١٢ في المئة، بينما المعوقون ذهنياً هم الأقل، بنسبة لا تتخطى ٣ في المئة. ففي قضاء صور رصد المتطوّعون ٤٧ نازحاً معوقاً (حركياً ٢٧ شخصاً، بصرياً ١٢، سمعياً ٦، وذهنياً شخصان). وفي قضاء النبطية تمّ رصد ٢٦ شخصاً معوقاً (حركياً ١٥، بصرياً ٦، سمعياً ٤، وذهنياً شخص واحد). أما في بنيت جبيل فقد رُصد ٢٠ شخصاً نازحاً معوقاً (حركياً ١٢، بصرياً ٥، سمعياً ٣، ولم يرصد أشخاص معوقون ذهنياً). وفي قضاء مرجعيون تمّ رصد





”المفوضية العليا لشؤون اللاجئين“ التابعة للأمم المتحدة. وهنا تكمن إشكالية ”النموذج الاجتماعي“. الذي تبنته الاتفاقية الدولية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وهو نموذج يناقض ”النموذج الطبي“. الذي يعتبر أن الشخص المعوق هو حالة طبية ينبغي تكثيف العناية الصحية لها. فحاجات الشخص المعوق ليست اكلينيكية - طبية. بل هي في الأساس. ناجمة بمعظمها عن العوائق المجتمعية والبيئة المكانية التي تحول دون وصوله إلى الأماكن والخدمات من جهة. وكذلك كل ما يحول دون مشاركته في النشاطات الحياتية العامة من جهة أخرى. وبعض المعينات الطبية. والأجهزة التعويضية. والأدوات المساعدة على الحركة والتعبير. تعتبر من أهم الاحتياجات. وذلك يعني أن النازح المعوق يمكن أن يحتاج إلى تغطية صحية كغيره. إلا أن حاجاته الإضافية هي التي تحتل الأولوية لديه. إلا أن المسح الأولي. على أهميته. لم يُبَنَ على استمارة متخصصة بالكشف عن الإعاقات المركبة. أو الإعاقات غير الظاهرة. ولم يتخطَ التصنيف الرباعي. وذلك مع ملاحظة أن مجموعة من الصعوبات الاجتماعية والمعتقدات الخاطئة من قبل الأهل. قد توسّع هامش الخطأ في احتساب الأشخاص ذوي الإعاقات. وهنا يترتب على المنظمات التي تعمل على إغاثة النازحين أن توسّع الاستمارة بحيث تشمل تفاصيل تتعلق بالإعاقة وتصنيفاتها من جهة. والحاجات غير الملحوظة في عملية توزيع المساعدات. بالإضافة إلى إمكانيات تأمين المساعدات الإضافية المتعلقة بحاجات الشخص المعوق. من جهة أخرى.

حركة الأشخاص المعوقين حركياً باستقلالية شبه معدومة. وإذا كان المسح الميداني للاتحاد يضيء على صعوبات البيئة الهندسية المحيطة. فإن مسح ”شيلد“ الأخير. يلفت إلى أن أماكن نزوح المعوقين حركياً. في معظمها. قد من إمكانية استخدامهم لها باستقلالية. ويلحظ المسح أن ١٤ في المئة منهم نزحوا إلى مرآب للسيارات. بينما ثلاثة في المئة نزحوا إلى مبنى مدرسة. بينما نزح نحو ٢٠ في المئة منهم إلى خيمة. أما النسبة الأكبر وتزيد عن ٦٠ في المئة فقد تسنى لهم النزوح إلى شقة سكنية. والمشكلة أن أكثر من ٦٠ في المئة كذلك. من مجموع النازحين المعوقين حركياً مكان نزوحهم الطبقات العليا من المباني. وذلك يحد بشكل كبير من حقهم في الوصول والحركة في المكان.

من جهة أخرى. فإن نحو ٤٠ في المئة منهم على المستوى الأرضي. إلا أن ذلك. وإن أفاد إمكانية الحركة. إلا أنه لا يعني سهولتها. لعدم وجود منحدرات خاصة بهم. وإذا كان المعوق اللبناني لم ينل من حقوقه شيئاً يذكر حتى اليوم. إن على صعيد البيئة المكانية الدامجة. أو على صعيد تأمين احتياجاته الإضافية بموجب بطاقة الإعاقة. فكيف بالنازح السوري المعوق. الآتي من مجتمع مأزوم إلى مجتمع أكثر تازماً. ويقع جزء من المسؤولية هنا. على عاتق الدولة المضيفة. والمنظمات الدولية. التي ما زالت تكتفي بالتعامل على مستوى الحاجات الأساسية العامة. ولم تتخطها إلى الحاجات الإضافية. إلا فيما ندر. وتجدر الإشارة إلى أن الحاجات الإضافية للأشخاص المعوقين لا تعني التغطية الصحية. التي تم تقليص تغطيتها من

خلدون في نزوحه . . مبدع يطوع التكنولوجيا



خلدون سنجاب ابن الخامسة والثلاثين، كان خروجه الأول من منزله الذي لازمه ثمانية عشر عاماً، هرباً من الموت في عين ترمنا. في الغوطة الشرقية في دمشق. رحلة نزوح صعبة قادته إلى بلدة خربة روجا قضاء رأسيا. لكن رحلة نزوح خلدون وعائلته، تطلبت سلسلة من الاتصالات، والتنسيق الحثيث بين "الهلل الأحمر السوري" و"الصليب الأحمر اللبناني"، فلدى خلدون شلل تام، فلا يحرك سوى لسانه وعيونه وقدرته على التفكير. منذ كان في السابعة عشرة من عمره، حين اصططحبه والده في رحلة ترويح عن النفس، تقديراً لتفوقه في إمتحانات شهادة البكالوريا، تسبب سقوطه بشلل، لإصابته في الحجاب الحاجز، وكسر في الرقبة، ما أدى إلى إصابة مستديمة في النخاع الشوكي. إلا أن خلدون الذي كان مولعاً بعلم الكمبيوتر، لم يستسلم لما حل بجسده، ولم يقبل بأن يكون جنه بلا حراك، وهو الذي يمتلك عقلاً مبدعاً وقدرة هائلة على التحليل والإستنباط. كما أوضحت زوجته يسرى، فخضع لدورات خاصة في برمجة الكمبيوتر وصيانتها، واستطاع التغلب على الصعاب التي واجهته، بفعل إرادته الصلبة، والتفأؤل اللامتناهي بأن الحياة ستخضع لمن يسعى في سبيلها، حتى تمكن من إتقان هذه العلوم والتحكم بمجرياتها.

ذلك على الرغم من أنه لا يستطيع خريك يديه، مستخدماً بدلاً من ذلك شفتيه ولسانه في التحكم في لوحة الحاسوب وبرامجه، عن طريق فأرة مصنعة خصيصاً لحالته من قبل مهندس سوري، كما قالت. وشرحت يسرى كيفية عمل خلدون على الكمبيوتر، من خلال تركيب الحاسوب في الأعلى عند ناصية السرير، وتدلّ منه الفأرة لتلتصق بلسانه وشفتيه، وهو ما يتيح له قراءة ما يأتيه من ردود على رسائله الإلكترونية، ورؤية ما يكتب بلسانه وبشفتيه، لافتة إلى أن خلدون يدير بمنتهى الإتقان من سريره حركة البرمجة والصيانة في شركة لألعاب الأطفال في سوريا، مؤكدة أن زوجها مبدع في عالم الكمبيوتر، حتى وهو في أشد حالات الإعاقة وأصعب حالات الشلل. فأنيت، كما تقول، إنه "سيد المتفوقين في عالم البرمجة والحواسيب"، متغلباً على كل ما حل بجسده، وقتل الإحساس فيه. يسرى التي وصفت زوجها بـ"العظيم"، لما استطاع أن يحققه في مجال علم الكمبيوتر، رأت أن خلدون لم تنقصه القدرة الفائقة ولا الإرادة الصلبة ولا العقل المبدع، بدليل أنه تمكن من تعلم اللغة الإنكليزية واتقانها، كتابة وقراءة وترجمة، من خلال عمله الشغوف، ومتابعة برامجه وقواعدها، مستعيناً بالكتب والمترجمات وأشرطة النطق.

تحدث يسرى عن خلدون، الذي لم يبارح سريره منذ ثمانية عشر عاماً، مؤكدة على أنه يمضي أوقاته وهو في منتهى السعادة. فالإصابة التي استطاعت أن تنال من جسده وبعض حواسه، إلا أنها لم تستطع أن تقتل الإبداع في عقله، وتشل قدرته على التفكير والتفاعل مع كل المستجدات في عالم يعيشه هو كما غيره من الأصحاء. الزوجة التي تعودت تفسير ما يريد خلدون قوله من كلام يختنق إلى حدود التمتمة بين الشفتين، ترى أن الحياة في لبنان تتطلب مداخل كبيرة، نظراً لغلاء الأسعار، لا سيما وأنها تستأجر شقة من غرفتين مقابل ثلاثمئة دولار أميركي. وهذا المبلغ كبير إذا ما تمت مقارنته مع

الأسعار في سوريا.

يسرى التي بدت عاتبة على الهيئة العليا للإغاثة التابعة للأمم المتحدة، بسبب عدم الإسراع في تكليف فريق من المهتمين، لمتابعة حالة زوجها، وهي الحالة التي تعتبرها نادرة في العالم إن لم تكن فريدة، تمثت على المسؤولين في الهيئة عبادة زوجها في المنزل، خصوصاً وأنها قامت بعملية التسجيل المطلوبة في مكتب الهيئة في المرج، وشرحت بالتفصيل لوقائع الحالة التي ألت به، للتأكد من أجل الاهتمام به ورعايته بطريقة تضمن لهذا المبدع حياة لائقة وكرامة، مشيرة إلى أن إحدى الجمعيات في قطر تبرعت لزوجها بجهاز يعمل على البطارية. وتبرع الدكتور أنس العظمة بزرعه على الحجاب الحاجز في "مستشفى السلام"، حتى يتمكن من الاستغناء عن التنفس الكهربائي.

يسرى الزوجة التي تحدثك بلباقة عن زوجها المبدع، تريد أن تطرق كلماتها مسامع الهيئات الإنسانية والجمعيات، ومسامع من يتمتعون بالإنسانية الصادقة، ويحترمون حقوق الإنسان وقدراته الإبداعية.

تعزيز دور حركة الإعاقة في المطالبة بالحقوق

”تعزيز دور حركة الإعاقة في المطالبة بحقوق الأشخاص المعوقين في لبنان“. مشروع نفذ على مبدأ الشراكة بين ”الاتحاد المقعدين اللبنانيين“ و”جمعية الشبيبة للمكفوفين“ و”الجمعية اللبنانية للمناصرة الذاتية“. بالتعاون مع ”هيئة الإعاقة الفلسطينية“. وبدعم من ”الاتحاد الأوروبي“. وقد هدف إلى تعزيز دور حركة الإعاقة على الصعيد المحلي من خلال تمكين المنظمات المحلية والفئات الأكثر تهميشاً. ومنها فئة الأشخاص المعوقين.

وهدف إلى تطوير القدرات على توثيق المعلومات الأساسية المتعلقة بحقوق الأشخاص المعوقين. وتنفيذ نشاطات تتعلق بالمناصرة وإجراء التقارير والتحليلات اللازمة لتحديد الاتجاه المستقبلي لحركة الإعاقة ضمن إطار المدافعة عن حقوق الأشخاص المعوقين. ووضع السلطات اللبنانية في موقع مساءلة مستمرة للوصول إلى أفضل مستويات على صعيد المساواة الاجتماعية.



حدثت ”واو“ إلى منسقة المشروع الزميلة حنين شمالي، تقول: ”من خلال مشاريعها السابقة أثبتت منظمة الإعاقة الدولية أنه باعتماد المنهج الذي يجمع ما بين تقديم التدريبات والدعم المباشر للمنظمات المحلية، وبين البرامج القائمة على تقديم المنح الصغيرة لمبادرات المناصرة والتشبيك، فعالية خاصة في تعزيز قدرات وإمكانيات حركة الإعاقة للوصول إلى تغيير مستدام للأشخاص المعوقين“. وتلخص شمالي المكونين الرئيسيين للمشروع، تضيف: ”المكون الأول، وضع برنامج تدريب شامل يهدف إلى تطوير وتنمية قدرات منظمات الأشخاص المعوقين والناشطين في مجال الإعاقة. ويقوم ذلك على تزويد المنظمات بأهم المفاهيم والمعلومات المتعلقة بحقوق الأشخاص المعوقين. كما يقوم على تعزيز قدرتها على المناصرة ويطوّر مهاراتها التنظيمية“.

وقد وضع البرنامج استناداً إلى الخبرات السابقة للجمعيات المشاركة في إدارة المشروع في مجال الإعاقة بشكل عام، وتدريب المنظمات بشكل خاص على أن يتم ذلك بالتشاور مع الجهات المحلية المعنية. ومن ضمنها الأشخاص المعوقون أنفسهم، مقدمو الخدمات، والسلطات العامة، ضمن إطار الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعوقين، وغيرها من صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة.

أما المكون الثاني للمشروع، وفق شمالي، فيتمثل بـ”تقديم الدعم المباشر لمبادرات مناصرة محلية، يتعين تنفيذها من قبل منظمات الأشخاص المعوقين، وبالتالي إعطائهم الفرصة للتعبير عن مطالب الأشخاص الذين يمثلونهم من أجل تحسين أوضاعهم على سبيل المساواة مع الآخرين“. لذلك يهدف هذا الدعم بشكل أساسي إلى معالجة محدودية فرص وإمكانية الوصول إلى

إضافة إلى ذلك، وبشكل متواز تم تقديم الدعم المباشر لـ”هيئة الإعاقة الفلسطينية“. وذلك لتعزيز دورها الأساسي، الذي يتمثل في التنسيق

الخدمات الاجتماعية من قبل الأشخاص المعوقين، وإزالة جميع الحواجز والعوائق التي تقف أمام عملية الدمج التام للأشخاص المعوقين في جميع المجالات.



والتشبيك مع الجمعيات والمنظمات المحلية وتمكين أعضائها من الوصول إلى أفضل مستوى على صعيد المناصرة والمطالبة بحقوق الأشخاص المعوقين تجاه السلطات المعنية. وذلك من خلال التدريب ووضع خطة عمل موجّهة ومتابعتها معها.

دورات حقوقية

في إطار المشروع، تشرح شمالي أنه تم التواصل مع الجمعيات والتعريف بالمشروع. وذلك من خلال تحضير لائحة تشمل جمعيات الإعاقة اللبنانية والفلسطينية في كل من البقاع والجنوب. الاتصال بالجمعيات وعرض فكرة المشروع، ثم زيارة الجمعيات التي وافقت على الشراكة. ثم إرسال أسماء المشاركين في الدورات التي نفذت ضمن الخطة. ولوحظ أنه في منطقة البقاع، حيث تندر جمعيات الأشخاص المعوقين، تم التوجه إلى استهدافهم كأفراد. كما نظمت دورة حقوقية. وقبل تنفيذ التدريب، اختار الاتحاد فريقاً من المدربين بهدف العمل على تخطيط حصص التدريبية، وهم: سيلفانا اللقيس، وحنين شمالي، وسمية بوحسن، وحسين مروة، وجنى الحسيني. وخلصت اجتماعات الفريق إلى وضع برنامج كامل للدورة التدريبية الحقوقية مع تحضير استمارة تقييم حاجات التي أرسلت إلى المشاركين قبل بدء الدورة ليعاد تصميم مواضيع بناء على حاجات المشاركين.

وتوزعت الدورة على خمس حصص على المواضيع التالية: حقوق الإنسان مع التركيز على حقوق الأشخاص المعوقين، وأنواع الإعاقة، ونماذجها، والإضاءة على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعوقين، والقانون ٢٢٠/٢٠٠٠. ثم التوقف عند التحديات والحواجز، والدمج والإعاقة، والمقاربة الحقوقية للتنفيذ.

كما نظمت عشر حصص تدريبية ناجحة في صيدا وبعبك. وبلغ عدد المستهدفين ٤٨ مستفيداً، وتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٠. وتشكلت الفئة المستهدفة من أشخاص لديهم إعاقات مختلفة، من الذكور والإناث، بين ١٨ و ٤٠ سنة. وبهدف تكييف التدريب مع مختلف الإعاقات، وجب توفير مساعدين، ومترجمة لغة الإشارة، وطباعة المواد على أقراص مدمجة، وبطرية البرابل.

أدوات جمع المعلومات، والتركيز على المقابلة ودراسة الحالة. في اليوم الثالث تم التدريب على المقابلة، وفي الرابع على الجماعة الضاغطة. وفي الخامس درب حسين مروه على الربط بين جمع المعلومات والسياسات. وقد تم الاعتماد خلال التدريب على ثلاثة دراسات حالة التي استخلص منها المستفيدين مواضيع مقابلتهم أو مراقبتهم، مع استخدام وسيلة تمثيل أدوار بهدف ضمان وصول المعلومة وتطبيق أدوات جمع المعلومات مباشرة خلال عملية التدريب.

وفي بعبك، بلغ عدد المستهدفين ٢٠. وتم عقد طاولة مستديرة معهم بهدف تقييم حاجاتهم قبل التدريب حول جمع المعلومات الذي نفذ في مركز "جمعية مجموعة سوا" في المدينة، على مدى ٥ أيام، بين ١٥ و ١٩ نيسان ٢٠١٣. وقامت شمالي بتدريب الأيام الخمسة. وقد تميزت مجموعة بعبك بنشاطها ورغبتها بالمشاركة. وعبر المستهدفون عن ضرورة استمرارية تنفيذ دورات مشابهة، خاصة وأنه لا وجود لمعاهد أو مدارس تلقي الضوء على الحقوق والرصد في المنطقة.

وقد تلا التدريبين سوف تشكيل مجموعة تم اختيارها من المدربين في كل من بعبك وصيدا، لتنفيذ جمع معلومات حول دراسات ناجحة. وسيعتمد اختيار الدراسات بالتنسيق بين المدربين والاتحاد و"منظمة الإعاقة العالمية".

إضافة إلى تبسيط المصطلحات المستخدمة من قبل المدربين. وقد استهدفت دورة صيدا الحقوقية ثلاث مؤسسات فلسطينية، إضافة إلى أفراد من "اتحاد المقعدين اللبنانيين". نفذت الدورة في "جمعية المواساة" في المدينة، على مدى خمسة أيام. أما دورة بعبك فقد استهدفت ٢٦ فرداً مستقلاً، ونفذت في "جمعية مجموعة سوا" في المدينة، على مدى خمسة أيام كذلك.

تدريب جمع المعلومات

في صيدا، شاركت في التدريب "مؤسسة أبو جهاد الوزير"، و"مؤسسة الكرامة"، و"مؤسسة نبيل بدران"، وأفراد من "اتحاد المقعدين اللبنانيين". ونفذ التدريب في مركز "جمعية المواساة" في المدينة، بين ٨ و ١٢ نيسان ٢٠١٣. ففي اليوم الأول، عملت المدربة شمالي على ماهية عملية جمع المعلومات، والرصد والتقييم، والربط بين جمع المعلومات وأهداف المشروع مع تنفيذ مجموعات عمل ونقاشات. ودرّب عامر مكارم على

المشروع بدعم من:

منظمة الإعاقة العالمية والاتحاد الأوروبي بالشراكة مع اتحاد المقعدين اللبنانيين

امتثال لبنان بحقوق الأشخاص المعوقين

مراجعة دورية حول

امتثال لبنان بالالتزامات المتعلقة

بحقوق الأشخاص المعوقين

مراجعة نصف المدة - تموز ٢٠١٣



بشأن الدفع باتجاه المصادقة على الاتفاقية، وكذلك حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الحالية، التي هي في طور تصريف الأعمال. كذلك لم تنفع المراجعات للوزراء المعنيين في الحكومتين السابقة والحالية بشأن تحريك الملف. وقد عرقلت تحريكه مشاكل سياسية بشأن مدى شرعية موافقة حكمة الرئيس فؤاد السنيورة على جملة من مشاريع القوانين، ومن ضمنها الاتفاقية. بناء عليه تتعطل جميع آليات العمل بالاتفاقية الدولية حتى المصادقة عليها من المجلس النيابي، عبر قانون، كي تأخذ حيز التنفيذ عبر مراسيم تطبيقية.

استمرار حصول المؤسسات العازلة على مخصصات مالية كبيرة من الحكومة تسهم في تكريس سياسة الإقصاء. ثانياً: المصادقة على الاتفاقية الدولية وافقت الحكومة اللبنانية على الاتفاقية الدولية بشأن تعزيز حقوق الأشخاص المعوقين، وبرتوكولها المرفق، في العام ٢٠٠٧. ورفعتها إلى المجلس النيابي للمصادقة عليها. إلا أن البرلمان لم يصادق عليها حتى اليوم، في ظل انقسامات سياسية تتعلق بكل ما وافقت عليه حكومة الرئيس فؤاد السنيورة آنذاك. لم تف حكومة الرئيس سعد الحريري بوعودها المتضمنة في بيانها الوزاري

على الرغم من إدراج حقوق الأشخاص المعوقين في بيانين وزاريين، للحكومة الحالية التي هي في طور تصريف الأعمال، والحكومة السابقة، والتأكيد على المصادقة على الاتفاقية الدولية بشأن تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦)، وتطبيق القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ الخاص بحقوق الأشخاص المعوقين في لبنان. وعلى الرغم من إعلان رئيس حكومة تصريف الأعمال في آذار ٢٠١٣، أن العام الجاري سيكون عام حقوق المعوقين، واعداد بنقله نوعية على ذلك الصعيد إلا أن شيئاً لم يطبق من ذلك.

أولاً: الحق في التربية والتعليم يعيش الأشخاص المعوقون (١٠) في المنع من السكان) في ظل غياب سياسية وطنية واستراتيجية واضحة للدمج التربوي. على الرغم من تضمن القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ في قسمه السابع، حق الشخص المعوق بالتعليم والفرص المتكافئة وعدم اعتبار الإعاقة عائقاً يحول دون الحصول على هذه الخدمة. وما زالت العوائق تحول دون دمج المعلمين المعوقين، أهمها: غياب المعايير الدامجة عن هيكلية الوزارات المعنية، والإدارات والمؤسسات التابعة لها، أو التابعة لرئاسة مجلس الوزراء.

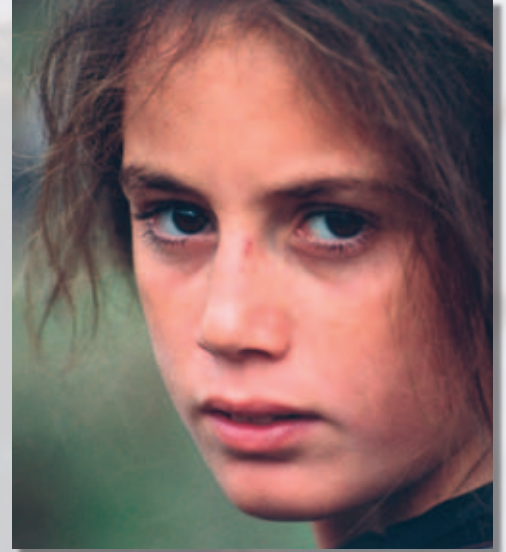
غياب الإحصاءات والدراسات الجديدة المتعلقة بالأشخاص المعوقين، تكافهم، إعاقاتهم، المدارس المحيطة بهم، وتوزع الحاجات وفق الإعاقات. ندرة التجهيز الهندسي للملائم في المدارس الرسمية والخاصة على حد سواء، وانعدام البيئة الدامجة للملائمة للأشخاص المعوقين بصرياً، سمعياً وذهنياً.

انعدام وجود تكييفات للمناهج تتلاءم واحتياجات المعلمين المعوقين بصرياً، سمعياً، أو ذهنياً، أو الموارد المرتبطة بها، والمناهج الدراسي الحالي (١٩٩٧)، وهو غير دامج.

ندرة تهئية وتدريب الجسم التعليمي، والعاملين في المؤسسات التعليمية العامة والخاصة على التعامل مع احتياجات الأشخاص المعوقين.

«السلحفاف أيضاً تطير»

يخلق فيلم «السلحفاف أيضاً تطير» بمخرجه بهمن قوبادي بعيداً. فالفيلم يسلط الضوء بأمانة ومهنية عالية. على صراع مريبة بين المجتمع والألغام الأرضية. وما خلفه ذلك الصراع من آثار نفسية وجسدية واجتماعية. والمفارقة تكمن بأن تلك الألغام هي في الأساس نتاج صراع بين مكونات المجتمع ذاته. في بلد فاق عن الألغام المزروعة فيه عدد سكانه. وتخطى تعداد الأشخاص المعوقين المليون. إنه العراق بلد الخمسين مليون لغم. وكل لغم فيه مشروع موت مؤجل أو مشروع إعاقة في أحسن حالاته.



اغتناب إبان اجتياح الجنود لبلدتها. ففرت إثر ذلك مع أخيها هانكوف إلى ذاك المخيم. ولدى هانكوف بدوره إعاقة حركية. نتيجة انفجار لغم أرضي أثناء عمله في جمع الألغام. فيفقد من جراء ذلك يديه. إلا أنه يستمر بجمع الألغام مستخدماً فمه. وهي طريقته وحيدة لكسب عيشه في المخيم. أما أكثر شخصيات الفيلم إثارة وحيوية هي شخصية «كاكا ساتيلايت». حيث اكتسب اسمه - ساتيلايت - من خبرته في تركيب الصحون اللاقطة للأقمار الصناعية في المخيم والقرى المتاخمة له. ويتزعم الأطفال العاملين في حقول الألغام. ويقوم بتدريبهم على السلاح واستخدام الأفعنة الواقية من الغازات الكيميائية. كما أنه الوحيد بين الأطفال. الذي يملك دراجة هوائية. ويعرف بعض كلمات إنكليزية يتباهى باستخدامها مراراً. إلى جانب شغفه الشديد بأكرين. تراجيديا. ينهي بهمن قبادي فيلمه. إذ أن الفتاة تنفذ رغبتها المؤجلة بالانتحار من على الجرف الصخري ذاته. بعدما ترك الطفل مقبداً إلى شجرة وسط حقل الألغام. الأمر الذي يفقد «كاكا ستالايت» إحدى ساقيه. أثناء محاولته الفاشلة في إنقاذ الطفل. يفتح «كاكا ستالايت» عينيه على واقع قد لا يبدو له جديداً لولا ساقه المتبورة. فرؤيته لأرتال الجنود وأعدتهم لا يثير فيه أدنى اهتمام. وإن كانوا هذه المرة يتحدثون الإنكليزية - الأمريكية. التي يحبها. فيدير لهم ظهره ويمضي متكئاً على عكازه الخشبي.

والجدير بالذكر بأن الفيلم حصد ثلاث عشرة جائزة دولية. ومنها «جائزة الكاميرا الذهبية» في «مهرجان كان - ٢٠٠٥». لغة الفيلم كردية. ومدته ٩٥ دقيقة. أنتج في العام ٢٠٠٥.

محمود كمال بكو

في تفاصيل الفيلم لا مكان سوى للألم. الألم الذي أطره بهمن قوبادي في شريطه السينمائي. والذي اتسم بواقعية شديدة. إذ إنه حمل كاميرته وأجهه إلى أقصى الشمال العراقي. ملتقى الحدود السياسية بينه وبين إيران وتركيا. هناك حيث نصبت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. خيم للأكراد الفارين من ويلات الحروب المستمرة طيلة عقود. نصب قوبادي كاميرته. ورصد تفاصيل حياة قاطني الخيم اليومية كما هي. اختار إبطال فيلمه بعناية شديدة. وغاص في أعماق قصصهم المثقلة بالفقر والتشرد والجوع. إذ أشار في أكثر من مناسبة إلى أن سيناريو الفيلم انعكاس لحياة أبطاله «هؤلاء الضحايا. لم يكونوا بحاجة إلى خبرة أو تمثيل محترف. لأنهم عاشوا الفاجعة بكل تفاصيلها. وكل الذي فعلوه هو أنهم عاشوا التجربة من جديد عبر التمثيل. وأنا أشعر أنني فتحت جروحهم القديمة. ولم يكن أمامي سوى ذلك الخيار المربح من أجل تخليد الحدث الجلل في ذاكرة البشرية». معظم أبطال الفيلم أطفال. ولديهم إعاقات مختلفة. حركية وبصرية وذهنية. وهم مجبرون على جمع الألغام ليكسبوا ثمن قوتهم اليومي عبر بيعها لمنظمة دولية أوكلت إليها تلك المهمة. فسخرت الأطفال لقيام بها عبر السماسرة بعدما عجزت عن أداء مهمتها.

يبدأ الفيلم بأكثر مشاهد قسوة. وهي محاولة انتحار فتاة صغيرة تدعى أكرين. تقف على جرف صخري شاهق العلو. إلا أنها تتراجع عن محاولتها تلك أمام استغاثة طفل صغير ملقى بقربها الأرض. وتكشف الأحداث فيما بعد أن ذلك الطفل هو ابنها. ولديه إعاقة بصرية نتيجة تعرضه لتلوث كيميائي. شأنه في ذلك شأن آلاف الأطفال الذين ولدوا في مدينة حلبجة. بعد قصفها بأسلحة كيميائية. كانت الفتاة قد تعرضت لعملية



روبرت شومان . . انتصار إرادة الإنسان



في الثامن من حزيران ١٨١٠، شهدت مدينة تسفيكو في ولاية ساكسونيا الألمانية، ولادة المؤلف والعازف الموسيقي الألماني الشهير روبرت شومان. وسط عائلة متوسطة الدخل وواسعة الثقافة، إذ أن والده أوغوست شومان، كان ناشراً ومالكا لمكتبة لبيع الكتب الأدبية في المدينة، الأمر الذي وفر له إمكانية اطلاعه المبكر على مختلف الكتب الأدبية والفلسفية. وفي سن مبكرة ظهر ميله إلى الموسيقى، وراح يتلقى دورسا في العزف على آلة البيانو على يد الموسيقي فرديريك فيك، إلى جانب شغفه بتأليف القصص والمسرحيات.

إلا أن الموسيقى لم تكن آنذاك ذات شأن عظيم، فدفعه والداه إلى دراسة القانون. وفي سبيل ذلك أرسلوه إلى مدينة لايبزيغ الألمانية، بيد أنه ترك دراسة القانون بعد سنة واحدة، وعاد إلى استاذة فرديريك، ليكمل مشواره مع آلة البيانو. وخلال ثلاث سنوات (١٨٢٩-١٨٣١)، لم يجمه كعازف بارع وذاع صيته في سائر أرجاء ألمانيا. إلا أن جمه اللامع ذاك سرعان ما بدأ يفقد بريقه بسبب خذلان أصابع يده اليمنى له. وأمام إصراره على العزف، شلت يده تماماً عن الحركة. وترجع معظم الدراسات سبب شلل يده، إلى ربط أصابع يديه بألة ثقيلة لجعلها أكثر مرونة. وتسبب ذلك في شلل الأصبع الوسطى من اليد اليمنى. وأمام إصراره على التمرن والعزف، استفحل الشلل في يده. ففقد السيطرة على يده اليمنى تماماً. وبذلك فقد مستقبله كعازف على آلة البيانو. وكان لتلك الحادثة أثارها البالغة على نفسه وسلوكه. ودفعت به إلى الانعزال عن المجتمع، فأصيب بالانهيار العصبي. ووصلت به الحال إلى محاولة الانتحار، إلا أن وقوف أصدقائه إلى جانبه أنقذه من تلك المحنة.

ويعود جل الفضل في ذلك إلى صديقته عازفة البيانو كلارا فيك. وهي ابنة أستاذة فرديريك، التي أصبحت فيما بعد زوجته، بالرغم من معارضة والدها الشديدة لذلك الزواج. ويعتبر ذلك الزواج بمثابة ولادة جديد لروبرت شومان على الصعيدين الشخصي والمهني. إذ إنه عاد واندمج مع المجتمع بعزيمة أكبر. كفرد منتج يعمل على تحقيق السعادة القصوى في الحياة من خلال مؤلفاته

مي بيمول ماجور، وثلاث ثلاثيات للبيانو، وستوناتا للكمان و البيانو، وثلاث سوناتات للبيانو. إلا أن أهم إبداعاته مقطوعة "مشاهد للطفولة (١٨٣٨). ومن الجلي للمصغي إلى تلك المقطوعة أن ثمة قصيدة واضحة سلكتها مقاطعها، بدءاً من البساطة والسلاسة صوب التعقيد والغموض في إشارة واضحة إلى تطورات البيولوجية والنفسية المرافق لوعي الطفل أثناء نموه المبكر. وقد قسم المقطوعة إلى ثلاثة عشر مقطعاً. ولكل مقطع اسم يتفرد به (حلم اليقظة، غفوة طفل، قصص الغريب، قرب الموقد...).

إلى جانب عبقريته في التأليف الموسيقي، تقلد شومان منصب استاذ البيانو والتأليف في كونسرفتوار مندلسون في مدينة لايبزيغ. كما قاد أهم فرق الأوركسترا في ألمانيا، وأسس سنة ١٨٣٤ مجلة "الموسيقى الحديثة"، في لايبزيغ، ورأس تحريرها لعشر سنوات. وكانت أولى المجلات المتخصصة في العالم. نال في العام ١٨٤٠ شهادة دكتوراة في الفلسفة من جامعة فيينا عن مجمل أعماله الثقافية والموسيقية. توفي روبرت شومان في مدينة ادونيخ قرب بون في التاسع والعشرين من تموز ١٨٥٦.

محمود كمال بكو

الموسيقية الرائعة، والتي عدها بعض النقاد من أهم مؤلفات الموسيقية في الحركة الألمانية الرومانسية، حيث استطاع أن يعبر بمؤلفاته عن الحالتين النفسيتين المتناقضتين للموسيقى الرومانسية، إحداهما عاطفية نابضة، والأخرى هادئة وتأملية.

أشاد روبرت شومان عبر رسائله المتبادلة مع أصدقائه بدور زوجته كلارا في مؤلفاته الموسيقية، حيث إنها كانت عازفة ماهرة على آلة البيانو، لذا وكلها شومان الجانب العملي من عملية تأليفه الموسيقي. فكانت على الدوام إلى جانبه. فأصبح أول موسيقي رومانسي متمكن من النصوص الأدبية الفلسفية، وكان له أثر بالغ على موسيقى القرن التاسع عشر.

المؤلفات الموسيقية

في أعمال الأوركسترا، لدى شومان أربع سيمفونيات، أشهرها "سيمفونية الربيع"، وكونشترتو للبيانو، والأوركسترا مقام لا مينور، وكونشترتو للتشيللو، افتتاحية مانفريد. وفي موسيقى الحجرة، خماسية مقام بيمول ماجور للبيانو والوترات و ثلاث رباعيات وترية. وفي الموسيقى الغنائية: المجموعة الغنائية حب شاعر، وحياة امرأة، وأوبرا جينوفيفا. ومن أعماله أيضاً رباعية وترية مقام

الدمج الاجتماعي للمعوقين :

إلى الوراء در

بالتزامن مع مراجعة "مشروع اليونيسكو"، الذي يحمل عنوان "الدمج الاجتماعي في السياسات اللبنانية"، رفع عدد من جمعيات الإعاقة إلى "مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان"، تقرير نصف المدة، للمراجعة الدورية بشأن امتثال لبنان بالالتزامات المتعلقة بحقوق الأشخاص المعوقين. التقرير الشامل الذي رفع قبل عامين، لم يطرأ عليه أي تقدم رسمي لبناني، على صعيد الحقوق، سوى بعض الوعود من سياسيين لم يكتب لها أن تسلك طريقها إلى التنفيذ.

تلحظ جمعيات الأشخاص المعوقين غياب الوزارات المعنية عن تطبيق القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ الخاص بحقوقهم. ويعاني نحو أربعمئة ألف مواطن لبناني، ونحو ٤٥٠٠ لاجئ فلسطيني، من ظروف معيشية صعبة، ومعظمهم تحت خط الفقر، بالإضافة إلى عيشهم في ظل وضع أمني مترد، مصحوب بوفود أعداد كبيرة من النازحين السوريين المعوقين، ووصول آخرين استجبت لديهم إعاقات جراء الحرب الدائرة منذ أكثر من سنتين.

وعلى الرغم من مرور ثلاث عشرة سنة على صدور القانون، إلا أن مراسيمه التطبيقية لم تصدر بعد، ويعود ذلك إلى أسباب منها، عدم وجود رؤية، أو سياسة وطنية، أو إستراتيجية عامة لتطبيق القانون والوصول إلى تكافؤ الفرص في المجتمع. وكذلك إلى غياب المعايير الدامجة عن هيكلية الوزارات، وإداراتها، ومجالسها، وقراراتها، وانعدام التوعية في القطاع العام تجاه قضايا الإعاقة وحقوق وحاجات الأشخاص المعوقين.

يضاف إلى ذلك غياب قضايا الإعاقة عن أجندة التنمية المحلية، أو عن معايير الدراسات والإحصاءات العامة أو الاجتماعية الرسمية، وغياب التنسيق بين الوزارات المعنية بتنفيذ القانون ما يضيع الفرص المتاحة أمام تطبيقه. وتلحظ الجمعيات غياب الاحتياجات الأساسية للأشخاص المعوقين عن الموازنة العامة، ما يجعل تطبيق القانون في ما يتعلق بحقوق العمل، والتعليم، والصحة، والبيئة المبنية الدامجة، والحقوق المدنية والسياسية غير متيسر. هذا بالإضافة إلى عدم إمكانية الوصول إلى المعلومات، وغياب الشفافية عنها في حال تقديمها من قبل الوزارات.

في الوقت نفسه، تنهاون الدولة في التصديق على "الاتفاقية الدولية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، وفي مسار الارتقاء بالتشريعات المحلية لتهيئة الأرضية الملائمة لتطبيقها. فعلى الرغم من إدراج حقوق الأشخاص المعوقين في بيانين وزاريين، للحكومة الحالية التي هي في طور تصريف الأعمال، والحكومة السابقة، والتأكيد على المصادقة على الاتفاقية الدولية، وتطبيق القانون ٢٠٠٠/٢٢٠، وعلى الرغم من إعلان رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي في آذار الماضي، أن العام الجاري سيكون عام حقوق المعوقين، واعداداً بنقلة نوعية على ذلك الصعيد، إلا أن شيئاً يذكر من ذلك لم يحصل.